بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

تغيرات سعر الصرف وأثرها في الاستثمار الأجنبي في السودان(2000-2012)

Exchange Rate changes and their impact on Investment in Sudan

)00-2012 (20

رسالة مقدمة للاستيفاء الجزئي لمتطلبات درجة ماجستير الاقتصاد التطبيقي (عام)

صلاح الدين احمد يوسف

(بكلاريوس الاقتصاد العام ، جامعة النيلين 2008م)

المشرف

د. خالد حسن البيلي

يناير 2014م.

لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴿1﴾ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴿2﴾ فَلْيَعْبُدُوا
رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴿3﴾ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ
﴿4﴾

صدق الله العظيم

سورة(قريش)

الإهـــــداء

إلي ينابيع الحنان الدفاق التي ضحت بكل ماتملك من اجلنا

أمي العزيزة: أميرة حاج احمد فضل الله

إلي من جاهد وكابد وتجرع مرارة الغربة ليوفر لنا سبل العيش الكريم

والدي العزيز: احمد يوسف الصديق

إلي شمعة الحاضر ونور المستقبل وفلذة كبدي متعه الله بالصحة والعافية

ابنـي: عقبة

إلي إخوتي الأفاضل ،وزملائي الكرام.

إلي كل من مد إلي يد العون لتحقيق هذا الحلم.

إلي كل من علمني ولو حرفا في حياتي.

اهدي هذا الجهد .

الشكر والعرفان

الشكر والحمد لله رب العالمين الذي وفقني وأعانني علي إتمام هذا البحث واصلي واسلم علي سيد الخلق أجمعين سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم وعلي اله وأصحابه ومن اهتدي بهدية إلي يوم الدين.

واخص بالشكر جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ذلك الصرح الشامخ التليد المتجدد لما ظلت تقدمه لطلاب العلم والمعرفة وإتاحتها لي الفرصة للحصول علي درجة الماجستير.

كما أتقدم بأجزل الشكر واسمي آيات التقدير والعرفان للدكتور/ خالد حسن البيلي الذي اشرف علي هذا البحث واشكر له حسن معاملته وسعة صدره فقد كانت لتوجيهاته القيمة وعلمه الوفير ومتابعته الدائمة والدقيقة الأثر الكبير في إخراج هذا البحث .

كذلك يسعدني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلي كل من أسرة مكتبة الدراسات العليا بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.مكتبة جامعة امدرمان الإسلامية،مكتبة بنك السودان المركزي،الجهاز القومي للاستثمار،الجهاز المركزي للإحصاء إليهم جميعا شكري وتقديري.

المستخلص

يهدف هذا البحث بشكل رئيسي إلي دراسة أثرالتغيرات التي طرأت علي سعر الصرف خلال الفترة(2000-2012)،والتعرف علي الأسباب التي تؤدي لاستقرار اوتدهور سعر الصرف، وأيضا توضيح الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد السوداني ككل.وكذلك توضيح العلاقة بين سعر الصرف والاستثمار الاجنبي، ولتحقيق هذه الأهداف تم اختبار مجموعة من الفرضيات ،منها:ان الاستقرار في سعر الصرف خلال الفترة(2000-2008) صاحبته زيادة في حجم الاستثمارات الاجنبية، تدهور سعر الصرف خلال الفترة(2009-2012) ادي الي انخفاض في حجم الاستثمارات الاجنبية. استخدمت هذه الدراسة المنهج التاريخي ،والمنهج الوصفي التحليلي، وذلك للوصول إلي بيانات تشير إلي تطورات الاستثمار الأجنبي وسعر الصرف خلال فترة الدراسة

وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها:استقرار سعر الصرف ادي الي زيادة حجم الاستثمارات الاجنبية.

كما خلصت الدراسة إلي مجموعة من التوصيات أهمها، الاستمرار في اتباع سياسة سعر الصرف المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر الصرف بهدف الوصول الي سعر صرف متوازن ، التنسيق مع الجهات ذات الصلة علي ترشيد استخدامات النقد الاجنبي من خلال ضبط الصرف في معظم البنود.

Abstract

This Research aimed to study the effect of change which occur the exchange rate during the period (2000-2012) and to identify the reasons lead to the stability or fall of the exchange rate. Also to clarify the role played by the foreign investment in the whole economic in Sudan, and to explain the relation between the exchange rate and foreign investment.

And to realize the objective of the study, some hypotheses were selected: the stability in the exchange rate during the period (2000-2008) lead to the increase of foreign investment size. The fall of exchange rate during the period (2009-2012) leads to minimize foreign investment size.

The historical and descriptive methods are applied to collect data about the foreign investment developments and exchange rate changes during the study period.

The most significant findings indicate that: the stability of the exchange rate leads to increasing of foreign investment size.

The most important recommendations are: follow of the exchange rate policy and continuous fixing policy in the exchange rate to obtain the balance in exchange rate, and coordinate with concerned sides to rationalize the use of forging monetary through controlling of exchange rate in many items.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاستهلال	(أ)
الاهداء.....	(ب)
الشكر والعرفان.....	(ج)
المستخلص.....	(د)
Abstract.....	(هـ)
قائمة المحتويات.....	(و)
قائمة الجداول.....	(ز)
قائمة الاشكال.....	(ح)
الفصل الاول: الاطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة	
1-المبحث الاول: الاطار المنهجي للبحث.....	(1)
2- المبحث الثاني:الدراسات السابقة.....	(4)
الفصل الثاني:مفهوم سعر الصرف والاستثمار الاجنبي	
المبحث الاول: مفهوم وانواع سعر الصرف.....	(10)
المبحث الثاني: مفهوم وانواع الاستثمار الاجنبي.....	(23)
الفصل الثالث:اثر تطور سعر الصرف علي الاستثمار الاجنبي في السودان	
المبحث الاول:الملامح الرئيسية للاقتصاد السوداني.....	(35)
المبحث الثاني:الاستثمار الاجنبي في السودان.....	(40)
المبحث الثالث:تطور سعر الصرف والاستثمار الاجنبي في السودان خلال الفترة(2008-2000).....	(56)
المبحث الرابـــع: تطـور سعر الصرف والاستثمار الاجنبي في السودان خلال الفترة(2012-2009)	(64)
المبحث الخامس:اثر الاستثمار الاجنبي علي الاقتصاد السوداني	(71)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	الاستثمارات الكلية موزعة بين القطاع الحكومي والخاص (2000-2008)	45
2	سعر الصرف خلال الفترة(2000-2008)	58
3	قيم الصادرات البترولية وغير البترولية (2000-2008).	59
4	ميزان المدفوعات خلال الفترة(2000-2008)	60
5	معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2008)	61
6	تدفقات الاستثمارات الاجنبية خلال الفترة(2000-2008)	62
7	القطاعات الرئيسية المستقبلة للاستثمارات الاجنبية(2000-2008)	63
8	سعر الصرف خلال الفترة (2009-2012)	68
9	قيم الصادرات البترولية وغير البترولية خلال الفترة(2009-2012)....	69
10	ميزان المدفوعات خلال الفترة(2009-2012)	70
11	معدلات التضخم خلال الفترة (2009-2012)	70
12	تدفقات الاستثمارات الاجنبية خلال الفترة (2009-2012)	71
13	القطاعات الرئيسية للاستثمارات الاجنبية للفترة(2000-2010)	72
14	نسبة مساهمة القطاعات في الناتج الاجمالي للفترة(2002-2009)	73
15	مساهمة البترول في التجارة الخارجية خلال الفترة(2000-2010)	77
16	قيم الصادرات غير البترولية خلال الفترة(2000-2010)	78

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	القطاعات الرئيسية للاستثمار الأجنبي خلال الفترة (2000-2010)	73
2	نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي خلال الفترة(2000-2010)	74
3	إجمالي حجم العمالة الوطنية والأجنبية في القطاعات الثلاثة بولاية الخرطوم (2000-2010)	75
4	فرص العمل التي وفرها الاستثمار في قطاع الاتصالات والنقل البري والبنوك(2000-2010)	76

الفصل الاول

الاطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة

الفصل الاول

الاطار المنهجي للبحث والدراسات السابقة

المبحث الاول:الاطار المنهجي للبحث

مقدمة:

يعتبر موضوع الاستثمار من الناحية العملية الشغل الشاغل للدول المتقدمة والدول النامية علي حد سواء وان الشركات المتعددة الجنسيات قد اتجهت الي الاستثمار في الانتاج للتصدير وليس للوفاء باحتياجات السوق المحلي، فاصبحت تستثمر اموالها خارج حدود الوطن الام للاستفادة من الميزات النسبية التي يتمتع بها الانتاج في البلاد النامية سواء انخفاض تكلفة العمالة اووفرة المواد الخام الاولية اللازمة للعملية الانتاجية لانتاج سلع اقل تكلفة وذات قدرة تنافسية مرتفعة في الاسواق العالمية. ولجذب تلك الشركات للاستثمار في السودان لابد من معالجة كل المعوقات التي تحول دون ذلك ومن اهمها عدم استقرار سعر الصرف في السودان خصوصا في الفترة (2000-2012) لعدة اسباب منها:الازمة المالية العالمية،نخفاض اسعار البترول عالميا،انفصال الجنوب.مما اثرعلي الاستثمار ات الاجنبية في السودان، وتعتبر هذه الدراسة محاولة لمعرفة التغيرات في سعر الصرف والعلاقة بين سعر الصرف والاستثمار الاجنبي وذلك من خلال دراسة اوضاع سعر الصرف في السودان واثرها علي الاستثمار الاجنبي، لذلك تناولت هذه الدراسة اثر التغيرات في سعر الصرف علي الاستثمار الاجنبي في السودان خلال الفترة(2000-2012)وتناولت التطورات المختلفة لمتغيرات الدراسة. سعر الصرف، الاستثمارالاجنبي، ميزان المدفوعات،الصادرات البترولية وغير البترولية.

مشكلة البحث:-

يمكن صياغة المشكلة من خلال الاجابة علي التساؤلات التالية

1- هل ادي الاستقرار في سعر الصرف خلال الفترة(2000-2008)الي زيادة في حجم الاستثمارات الاجنبية؟.
2- هل تدهور سعر الصرف خلال الفترة(2009-2012)اثر سلبا علي حجم الاستثمارات الاجنبية في السودان؟.
3- ماهي الاسباب التي ادت لاستقرار سعر الصرف خلال الفترة من(2000-2008)
4- ماهي الاسباب التي ادت الي تدهور سعر الصرف خلال الفترة من(2009-2012)؟

اهمية البحث:-

تنبع اهمية البحث من اهمية الاستثمار الاجنبي للاقتصاد السوداني وايضا لاهمية استقرار سعر الصرف في جذب الاستثمار الاجنبي،اما من الناحية العملية فيمكن العمل علي اتخاذ اجراءت تعمل علي استقرار سعر الصرف، ومن الناحية العلمية يكون هذا البحث اضافة للباحثين والدارسين عن دور سعر الصرف في جذب الاستثمار الاجنبي للسودان.

اهداف البحث:-

1- توضيح الاسباب التي تؤدي لاستقرار وتدهور سعر الصرف .

2- توضيح العلاقة بين سعر الصرف والاستثمار الاجنبي.

3- اتخاذ اجراءت تعمل علي استقرار سعر الصرف.

فرضيات البحث:-

1-الاستقرار في سعر الصرف خلال الفترة (2000-2008) صاحبته زيادة في حجم الاستثمارات الاجنبية.

2- تـــدهور ســـعر الصـــرف خـــلال الفتـــرة(2009-2012) اثـــر ســـلبا علـــي حجـــم الاستثمارات الاجنبية.

3- زيـــادة صـــادرات البتـــرول خـــلال الفتـــرة(2000-2008) كـــان لـــه اثـــر ايجـــابي علي سعر الصرف.

4- انخفـــاض حجـــم الصـــادرات البتروليـــة خـــلال الفتـــرة(2009-2012) اثـــر ســـلبا علي سعر الصرف.

منهجية البحث:-

يســـتخدم البحـــث المـــنهج التـــاريخي والمـــنهج الوصـــفي التحليلـــي وذلـــك للوصـــول الي العلاقة التي تربط بين سعر الصرف والاستثمار الاجنبي.

مصادر المعلومات:-

اعتمـــد هـــذ البحـــث علـــي المصـــادر الثانويـــة المتمثلـــة فـــي المراجـــع والـــدوريات والنشـــرات علـــي الجانـــب النظـــري وعلـــي التقـــارير الســـنوية لبنـــك الســـودان المركـــزي وجهـــاز الاســـتثمار والجهـــاز المركـــزي للاحصـــاء علـــي الجانـــب التطبيقي .

حدود البحث:-

1- الحدود المكانية: السودان علي الجانب الجغرافي.
2- الحدود الزمانية: الفترة(2000-2012).

هيكل البحث:-

اشتمل البحث علي اربعة فصول علي النحوالتالي:-

الفصـــل الاول:- الاطـــار المنهجـــي للبحـــث والدراســـات الســـابقة ويشـــمل الاتـــي: المـــدخل، مشـــكلة الدراســـة، اهميـــة الدراســـة، اهـــداف الدراســـة، فرضـــيات الدراســـة، منهجيـــة الدراســـة، مصـــادر المعلومـــات، الحـــدود الزمانيـــة والمكانيـــة، هيكـــل الدراسة، الدراسات السابقة.

الفصـــل الثـــاني:- مفهـــوم ســـعر الصـــرف والاســـتثمار الاجنبـــي**:**ويحتـــوي هـــذا الفصـــل علـــي مبحثيـــين رئيســـيين:حيـــث يتنـــاول المبحـــث الاول مفهـــوم وانـــواع سعر الصرف بينما يتناول المبحث الثاني مفهوم وانواع الاستثمار الاجنبي .

الفصـــل الثالـــث:- اثـــر تطـــور ســـعر الصـــرف علـــي الاســـتثمار الاجنبـــي فـــي الســـودان: ويحتـــوي علـــي خمســـة مباحـــث يتنـــاول المبحـــث الاول الملامـــح الرئيســـية للاقتصـــاد الســـوداني خـــلال الفتـــرة(1956-2012)،بينمـــا يتنـــاول المبحـــث الثـــاني الاســـتثمار الاجنبـــي فـــي الســـودان،ويتناول المبحـــث الثالـــث تطـــور ســـعر الصـــرف والاســـتثمار الاجنبـــي فـــي الســـودان خـــلال الفتـــرة(2000-2008)،كمـــا يتنـــاول المبحـــث الرابـــع تطـــور ســـعر الصـــرف والاســـتثمار الاجنبـــي فـــي الســـودان خـــلال الفتـــرة(2009-2012)،ويتنـــاول المبحـــث الخـــامس اثـــر الاســـتثمار الاجنبـــي علـــي الاقتصاد السوداني.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

وقـــف الباحـــث علـــي مجموعـــة مـــن الدراســـات الســـابقة ذات العلاقـــة بمتغيـــرات البحث وذلك علي النحو التالي:

1/ دراسة محمد مبارك مصطفي الامام[1].

وقد تمت صياغة المشكلة من خلال الاسئلة التالية

1- مـــاهي سياســـات ســـعر الصـــرف التـــي تعمـــل علـــي زيـــادة تـــدفق الاســـتثمارات الاجنبية؟
2- مـــاهو اثـــر سياســـة ســـعر الصـــرف علـــي زيـــادة معـــدلات النمـــو فـــي الســـودان مـــن خلال زيادة الاستثمارات؟
3- مـــاهو اثـــر ارتبـــاط التعـــاملات الماليـــة فـــي الســـودان بالـــدولار الامريكـــي بمعـــزل عـــن العمـــلات الاجنبيـــة الاخري؟ومـــا هـــو اثـــر ذلـــك علـــي مســـتويات الاســـعار عند تغير سعر صرف الدولار الامريكي عالميا تجاه العملات الاخري؟

([1]) محمد مبارك مصطفي الامام،2008، الاستثمارات واثرها علي سعر الصرف في السودان، بحث تكميلي ماجستير (غير منشور)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

4- مـــاهي السياســـات المتعلقـــة بســـعر الصـــرف والتـــي تعمـــل علـــي تشـــجيع الصادرات للقطاعات الاخري غير البترولية؟

5- مـــاهو اثـــر سياســـة التحريـــر الاقتصـــادي والتـــي تطبـــق مـــن قبـــل الحكومـــة قـــي منتصف التسعينات علي تنمية قطاع الاستثمار؟

واتبعـــت هـــذه الدراســـة الاســـلوب الوصـــفي عـــن طريـــق تحليـــل الجـــداول والمـــنهج الاحصـــائي للقيـــاس مـــن خـــلال بنـــاء نمـــاذج قياســـية للسلاســـل الزمنيـــة لمتغيـــرات الدراســـة باســـتخدام الحـــزم البيانيـــة(spss).كمـــا توصـــلت الـــي مجموعـــة مـــن النتـــائج اهما

1 – ان تخفـــيض قيمـــة الجنيـــه الســـوداني مقابـــل الـــدولار لـــه الاثـــر الســـلبي علـــي حركة الاستثمار وعلي حجم دخول روؤس الاموال الاجنبية للبلاد.

1. اتضـــح مـــن خـــلال الدراســـة ان السياســـات العديـــدة تجـــاه سعرالصـــرف كـــان لهـــا الاثر في عدم استقراره.
2. اتبـــاع سياســـة الســـعر الحـــر ادت الـــي تحســـن ميـــزان المـــدفوعات ممـــا كـــان لهـــا اثـــر فـــي اقبـــال المســـتثمرين المحليـــين والاجانـــب علـــي الاســـتثمار ودفـــع روؤس الاموال الاجنبية الي داخل البلاد.

واوصت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات اهما:

1- اتبـــاع سياســـات ســـعر الصـــرف الحـــر لمالـــه مـــن تـــاثير علـــي انتعـــاش الحركـــة الاقتصادية.

2- الاخـــذ فـــي الاعتبـــار رؤوس الامـــوال الخارجيـــة والتحقـــق منهـــا خوفـــا مـــن ظـــاهرة غســـيل الامـــوال والتـــي لاتهـــدف الـــي التنميـــة الحقيقيـــة بـــل قـــد تـــؤدي الـــي ايقاف المشاريع التنموية قيد التشغيل.

2/ دراسة ابتهاج هاشم محمد الجزولي[1]

وقد تمت صياغة المشكلة من خلال الاسئلة التالية:-

1. هل يتاثر تدفق الاستثمارالاجنبي المباشر بالسياسات الاقتصادية؟

([1]) ابتهـــاج هاشـــم محمـــد الجزولـــي،2011، اثـــر السياســـات الاقتصـــادية علـــي جـــذب الاســـتثمار المباشر،الســـودان(1990-2010)، رســـالة دكتـــوراة(غيـــر منشـــورة)، جامعـــة الســـودان للعلـــوم والتكنولوجيا.

2. هل يتاثر تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بالسياسات المالية؟

3. هل يتاثر تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بالسياسات النقدية؟

تتبع هذه الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك للوصول الي اهم المحددات التي تؤثر علي تدفق حجم الاستثمار الاجنبي المباشر التي يمكن قياسها كميا.كما افترضت هذه الدراسة مجموعة من الفرضيات اهما:

1. وجود علاقة طردية بين مسار التغيرات في حجم السكان وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.
2. وجود علاقة طردية بين مسار التغيرات في حجم الناتج المحلي الاجمالي وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

وتوصلت الي مجموعة من النتائج منها مايلي

1- ان سعر الصرف يمثل احد اهم المتغيرات التي تؤثر علي تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وهذه النتيجة تؤكدعلي اهمية سعر الصرف ودوره الايجابي في تنمية وتشجيع تدفق حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان.
2- معدل التضخم يعتبر احد مؤشرات التوازن الداخلي وهبوطه يشير الي تحسن في مناخ الاستثمار ويؤكد ذلك العلاقة العكسية بين التضخم وتدفقات حجم الاستثمارات الاجنبية.
3- انخفاض العجز احد مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي وذلك لوجود العلاقة العكسية بين العجز وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

واوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها

1. تطوير الاسواق المالية والمؤسسات المصرفية وتحسين دورها في مجال الاستثمار.
2. توسيع مجالات استخدامات المصارف والصرافات بادخال مزيد من العمليات والانشطة لتقليص حجم السوق الموازي.

3/ دراسةاسراء تاج السر عبد الوهاب[1]

وقد تمت صياغة المشكلة من خلال الاسئلة التالية:

1- ماهي العوامل التي تؤثر علي الاستثمار في السودان؟
2- ماهو شكل واتجاه العلاقة بين الاستثمار وهذه العوامل؟
3- هل يوجد تاثير حقيقي لهذه العوامل علي الاستثمار ؟وهل يعتبر انحدار النموذج زائف ام حقيقي؟وهل هذه العوامل هي الاكثر تفسيرا من غيرها؟
4- هل يمكن استخدام النموذج في التنبؤ بسلوك الاستثمار في المستقبل؟

اعتمد هذا البحث علي المنهج الوصفي التحليلي لوصف المتغيرات الداخلية في تقدير النموذج،والتاريخي نتيجة لاستخدام بيانات سابقة ، واتبع البحث منهجية الاقتصاد القياسي التي تبدأ بالنظرية الاقتصادية وصياغة الشكل الرياضي وجمع البيانات عن متغيرات الدراسة .وتفترض هذه الدراسة مايلي:-

1- الدالة الخطية هي افضل صيغة تمثل الاستثمار بالسودان للفترة(1982-2008) وان انحدار النموذج حقيقي وغير زائف.
2- توجد علاقة طردية بين الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي ودرجة الانفتاح علي العالم الخارجي والاستثمار للسنوات السابقة
3- توجد علاقة عكسية معنوية بين الاستثمار والمستوي العام للاسعار وتكلفة التمويل ،وسعر الصرف ،والدين الخارجي

وتوصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج اهما

1- لاتوجد علاقة معنوية بين الاستثمار ودرجة الانفتاح
2- توجد علاقة عكسية معنوية بين الاستثمار وسعر الصرف

ثبت وجود علاقة عكسية معنوية، بين سعر الصرف والاستثمار، حيث كانت قيمة معامل سعر الصرف في معادلة الاستثمار تساوي(-0.14) ويدل ذلك علي ان زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة تؤدي الي خفض الاستثمار بمقدار(0.14)

([1]) اسراء تاج السر عبد الوهاب،2010، نمذجة الاستثمار في السودان ، بحث ماجستير، (غير منشور)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

3- توجد علاقة طردية معنوية بين الاستثمار والاستثمار للسنوات السابقة

واوصت هذه الدراسة بالاتي

1- العمل علي زيادة الطاقات الانتاجية بالتركيز علي المشروعات المتخصصة في انتاج الصادرات الاخري غير البترولية.
2- الاستمرار في انتهاج سياسة سعر الصرف المرن المدار لماكان لها من دور في استقرار سعر الصرف.

4/دراسة هند خالد الملك([1])

وقد تمت صياغة المشكلة علي النحو التالي:

اهم معوقات الاستثمار الاجنبي ضعف البنيات الاساسية، عدم الاستقرار السياسي والامني،عدم استقرار السياسات الاقتصادية بالاضافة للانعكاسات السالبة للاستثمارات الاجنبية لاستغلالها في المجالات غير الانتاجية الامر الذي يؤدي الي ضعف المؤشرات الاقتصادية الكلية . يعتبر الاستثمار الاجنبي مهما جدا لاي دولة في دفع عجلة التنمية المستدامة .

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للاحصاءات التي تم الحصول عليها من المصادر الاولية

ومن فرضيات هذه الدراسة مايلي

1 يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دور ايجابي في تحقيق نمو اجمالي الناتج المحلي.

2-يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في نقل التقنية والمعرفة الحديثة وتوفير فرص العمل.

وتوصلت الي مجموعة من النتائج اهما مايلي

[1] هند خالد حمد الملك،2008، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في احداث التنمية المستدامة في السودان(دراسة حالة بنك البركة السوداني)، بحث ماجستير(غير منشور)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

1.ساهم استقرار الاقتصاد السوداني والذي تمثل بصورة خاصة في استقرار سعر الصرف ونمو معدل الناتج المحلي الاجمالي وانخفاض معدل التضخم في تدفق الاستثمارات الاجنبية ،

2.ساهمت الاستثمارات الاجنبية وخاصة في مجال البترول في زيادة الصادرات وتحسن موقف الميزان التجاري وميزان المدفوعات وبناء احتياطات كبيرة من النقد الاجنبي .

واوصت الدراسة بالاتي

1.تعزيز قدرات وتطوير كفاءة القطاع المالي والمصرفي.

2.الاستمرار في بناء وادارة الاحتياطات من النقد الاجنبي والعمل علي تنمية الموارد الداخلية والخارجية وتوازنها واتساقها مع هياكل الادخار والاستثمار ومعدلات التضخم وسعر الصرف.

الفرق بين البحث الحالي والدراسات السابقة:

نجد ان الدراسات السابقة تناولت مفاهيم الاستثمار الاجنبي والعوامل المشجعة للاستثمار الاجنبي في السودان،لقد اتفق البحث مع الدراسات السابقة حول مفاهيم الاستثمار الاجنبي والعوامل المشجعة للاستثمار الاجنبي في السودان، واختلف معها في التركيز علي سعر الصرف بأعتباره اهم المؤشرات التي تعكس للمستثمر الاجنبي الاوضاع الاقتصادية والسياسية والامنية في السودان وعلي اساس هذا المؤشر يتخذ المستثمر الاجنبي القرار بالاستثمار في السودان اوعدم الاستثمار .

الفصل الثاني

مفهوم سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر

الفصل الثاني

مفهوم وانواع سعر الصرف والاستثمار الاجنبي:

المبحث الاول :مفهوم وانواع سعر الصرف

العلاقات الدولية تتضمن نوعين من التدفقات الاولي تشمل السلع والخدمات عند انتقالها من دولة الي اخري من جانب المصدرين .والثانية تتمثل في سداد قيمة هذه السلع من جانب المستوردين ،وهذه العلاقات تشمل مكونات وعناصر عديدة منها ميزان المدفوعات حيث تنطوي علي مبادلات سلعية وخدمية وتحركات راسمالية وبشرية وتتم جميعها بين دول مختلفة. والعلاقات الاقتصادية الدولية تتم بتبادل تيارات سلعية اوخدمية اوراسمالية وحتي بشرية.وتنشأ عنها تيارات ومدفوعات نقدية مقابل التيارات السلعية والخدمية والراسمالية بين هذه الدول. واذا كان التبادل في العالم لايتم بعملة واحدة فلكل دولة عملتها ونظامها النقدي لذا فان التعامل مع الدول الاخري يتطلب تحويل عملة الدولة الاولي الي عملة الدول الاخري التي تتبادل معها اوتحويل عملة الدولة الي عملة دولية وهذه العملية تسمي صرف العملة وهو يتم من خلال مايعرف بسوق الصرف الاجنبي والسعر الذي يتم علي اساسه التحويل يعرف بسعر الصرف، ومن هنا تبرز اهمية معرفة سعر الصرف وكيف يتم تحديده وماذا يترتب علي تغيره من اثر بالنسبة للصادرات والواردات ومن ثم علي الاقتصاد القومي ككل[1]

اولا: ماهية سعر الصرف

يتم التبادل الدولي بين المقيمين وغير المقيمين وهذا يستلزم القيام بمدفوعات من دولة لاخري،واذا كان لكل دولة عملتها الخاصة فيجب تحديد سعر الصرف ويعرف سعر الصرف بانه: عدد وحدات النقد الاجنبي التي تساوي وحدة واحدة من النقد الوطني ،او عدد وحدات النقد الوطني التي تساوي وحدة واحدة من النقد الاجنبي، يتضح من التعريف ان سعر الصرف

(1) طارق فاروق الحصري،2010، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، جمهورية مصر العربية، الطبعة الاولي ص89

هـــو ثمـــن نســـبي، اي ثمـــن عملـــة دولـــة مقومـــة بعمـــلات دولـــة اخـــري. وتحديـد هـذا الـثمن يتسـم باهميـة كبيـرة حيـث يـربط ويـؤثر فـي نظـام الاثمـان فـي مختلـف الـدول التـي تجـري بينهـا مبـادلات ايـا كـان شـكلها،كما يـؤدي تغيـر هـذا السـعر الـي تغيـر نسـبي فـي اثمـان السـلع المحليـة بالنسـبة للاجنبيـة والعكـس، وتتوقـف طبيعـة التغيـر فـي الاثمـان علـي اتجـاه التغيـر فـي سـعر الصـرف وعلـي مـدي هـذا التغيـر.هـذا مـع الاخـذ فـي الاعتبـار ان الاثمـان سـتظل كمـا هـي فـي دولـة التصدير [1]

ثانيا :انواع سعر الصرف:-

هنالك عدة انواع لسعر الصرف منها: [2]

- **سعر الصرف الثابت:**

وهـو ان تحـتفظ الدولـة بسـعر صـرف محـددبحيث يقـوم البنـك المركـزي ببيـع وشـراء العمـلات الاجنبيـة بـه، وفـي الواقـع ان هـذا يـتم بتحديـد كـل دولـة لسـعر عملتهـا مقابـل العملـة الاجنبيـة ويكـون البنـك المركـزي علـي اسـتعداد للتـدخل فـي اي وقـت مـن ناحيـة العـرض والطلـب ليمنـع تغيـر سـعر عملتـه مـن المسـتوي المحدد لها.

- **سعر الصرف المعدل:**

بموجـب هـذا النظـام يمكـن للبنـوك ان تتـدخل وتعـدل سـعر صـرف العملـة متـي ما اتضح لها ان ذلك السعر ليس هو السعر الواقعي(سعر التوازن)

- **سعر الصرف المرن:**

بعـد انهيـار سـعر الصـرف المعـدل للبنـوك المركزيـة تحولـت معظـم الـدول الـي نظـام سـعر الصـرف المـرن حيـث يحـدد بواسـطة العـرض والطلـب بحيـث اذا انخفـض الطلـب علـي الـدولار الامريكـي مـثلا بسـبب ارتفـاع البضـائع الامريكيـة فان ذلك يقلل من معدل تبادل الدولار الامريكي مقابل العملات الاخري.

([1])المرجع السابق ص(90)

([2]) حاتم سعيد احمد سعيد ، 2006، نموذج قياس لميزان المدفوعات في السودان ، بحث ماجستير غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ص9

ثالثا:سوق الصرف والمشاركون الاساسيون في نشاط السوق

سوق الصرف:

هو الية تلاقي عروض وطلبات مختلف العملات ، ومن خلاله يتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاخري .وهو ايضا الوعاء الذي تتم فيه كل الصفقات العالمية .واسواق الصرف غير محددة بمكان بل تتوزع علي كل المراكز المالية عبر الشبكات المعلوماتية والبنوك والمؤسسات المالية.[1]

المشاركون الاساسيون في نشاط سوق الصرف:-

- **المصرف او البنك المركزي:**

وهي المؤسسة المسؤولة عن مراقبة وتوجيه النظام المصرفي في الدولة (او في مجموعة دول) وتهدف بشكل عام الي الحفاظ علي الاستقرار النقدي والمالي في الدولة والاسهام في تعزيز النمو الاقتصادي والسيطرة علي التضخم وتخفيض البطالة وتتعدد مهمات البنك المركزي وتختلف من دولة لاخري.

- **البنوك التجارية والمؤسسات المالية:-**

حيث تتدخل في السوق لتنفيذ اوامر زبائنها او لحسابها الخاص،حيث تقوم هذه المراكزبجمع اوامر الزبائن،ويقومون بالمقاصات ويحولون الفائض من عرض اوطلب للعملات الصعبة.

- **سماسرة السوق:-**

وهم وسطاء نشطون يقومون بتجميع اوامر الشراء اوالبيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك اومتعاملين اخرين،ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك واعطاء المعلومات عن التسعيرة المعمول بها بدون الكشف عن اسماء المؤسسات البائعة اوالمشترية لهذه العملات.

([1]) عبد العظيم سليمان المهل ، 2012، محاضرة بعنوان ماهية سعر الصرف ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

رابعا: انظمة الصرف

يحمل التاريخ الاقتصادي الحديث وخاصة منذ العقد الثامن من القرن التاسع عشر تغيرات كثيرة في اساليب وادوات وقيم وقواعد التبادل النقدي الاجنبي ، ولمتابعة وتوضيح هذه التغيرات نركز علي الانظمة الاتية للصرف الاجنبي:[1]

1. نظام اسعار الصرف الثابتة . fixed Exchange Rates
2. نظام اسعار الصرف المعومة floating Exchange Rates
3. نظام تعادل اسعار الصرف. Exchange parity Value
4. نظام سعر الصرف الفعال. Effective Exchange Rate
5. نظام سعر الصرف الاجل. Forward Exchange rate

1-نظام اسعار الصرف الثابتة:-

يقوم هذا النظام علي تبني قيمة ثابتة للعملة الوطنية تجاه العملات الاجنبية بالاعتماد علي اساس معدني او نقدي معين، ويسهم هذا النظام في تجنب التأثيرات السلبية المتأتية من تقلبات اسعار الصرف الاجنبي علي قيم الاستثمار والتشغيل والتبادل الدولي ،حيث يكون لهذه التقلبات في الغالب دور محبط في حركات رؤوس الاموال والموارد البشرية والسلع والخدمات. ولتثبيت اسعار الصرف يقوم البنك المركزي بالاحتفاظ باحتياطات نقدية كافية من العملة الوطنية والعملات الاجنبية فيما يعرف بأرصدة الاستقرار الرسمية وهذا ماقد يتسبب في استنزاف جزء غير قليل من موارد الدولة بالعملات الاجنبية.

2-نظام اسعارالصرف المعومة:

يقوم نظام اسعار الصرف المعومة علي ترك اسعار الصرف الاجنبي لقوي العرض والطلب السائدة وذلك باعتبار العملة كأي بضاعة في السوق وهي تعكس ايضا ظروف اسواق السلع والخدمات والاصول حيث ان عرض العملة الوطنية يعكس جانب الطلب في هذه الاسواق والطلب علي العملة المذكورة يعكس جانب العرض في الاسواق المعنية،هذا بالاضافة الي دور المضاربة علي اسعار العملات في نشوء الاختلالات في اسواق الصرف الاجنبي،غير أن من الضروري الانتباه الي أن المضاربة العقلانية تصقل حركات اسعار الصرف وتدفعها نحو

([1]) هويشار معروف،2006 تحليل الاقتصاد الدولي ، دار جرير للنشر ،عمان الاردن ، ص287

الاستقراربدلا من خلق الاضطرابات كما هو متصور بشكل عام وذلك لان المضارب الناجح يتابع حركات الاسعار من خلال الاسهام بطلب جديد كاف علي العملات المعروضة او بتغييربسيط في الاسعار يكفل استعادة السوق للتوازن.ومن خلال اسواق الصرف الاجنبي يساعد نظام التعويم علي استقرار ميزان المدفوعات وذلك دون الابقاء علي سياسات اقتصادية محلية وتولد اضطرابات اكبر وخاصة عندما تكون لهذه السياسات تأثيرات مضاعفة تراكمية تصعب السيطرة عليها فيما بعد ولفترة غير قصيرة. ولاشك ان نظام الاسعار المعومة يختلف عن نظام الاسعار الثابتة في معدل التأكد وما ستتبعه من مخاطر التعاملات النقدية، ومع ذلك فان حالة عدم التأكد بشأن اسعار المستقبل المصاحبة لتعويم اسعار الصرف يمكن تقليله من خلال دور الاسواق الاجلة في اعتماد اسعار اليوم عند تنفيذ العقد بعد ستة اشهر مثلا.

كما ان مشكلة اخري قد تواجه تطبيق نظام الاسعار المعومة والتي تتعلق بعدم توافق سياسات حكومات البلدان المشاركة في التعاملات الاقتصادية الدولية بشأن اسعار الصرف .

3-نظام تعادل سعر الصرف الاجنبي:-

ان القيمة التعادلية للصرف الاجنبي(او سعر الصرف الاسمي التوازني) معيار يجعل السعر المعلن محافظا علي ثبات القيمة الحقيقة خلال فترة زمنية، والذي هو مستمد من التحليل الجزئي ويقوم علي مبدا ان للعملة الواحدة نفس القوة الشرائية لاسعار الصرف الاجنبي.وهنا عند ظهور فروقات في اسعار عملة معينة فيما بين بلدين ،تدفع هذه الفروقات الي زيادة الطلب علي منتجات البلد الذي تسوده اسعارادني والي زيادة عرض منتجات البلد الذي تكون اسعاره اعلي،فيظهر مايعرف بفرصة المقاصة وبالتالي ترتفع الاسعار في البلد الاول وتنخفض في البلد الثاني حتي تتعادل الاسعار لنفس السلع في البلدين، وهكذا يعمل تعادل سعر الصرف علي ربط القوة الشرائية في اسواق السلع والخدمات المحلية بقيمة العملة في اسواق الصرف الاجنبي.

4 -نظام سعر الصرف الفعال:-

ويعتمد هذا السعر علي محددين رئيسيين احدهما المساهمة النسبية في حركة السلع والخدمات والاصول الدولية ،والاخر سعر الصرف الاسمي للعملة الوطنية ،ويمكن ان ننظر الي الموضوع من زاويتين، احدهما التعاملات الاقتصادية فيما بين بلدين وبالتالي مقارنة مدي فعالية سعر الصرف لعملة كل بلد تجاه عملة بلد أخر ،والثانية التعاملات الاقتصادية فيما بين بلد ما مع عدد

من البلدان المشاركة الرئيسة في هذه التعاملات.

واذا ماثبتنا اسعار الصرف فان المحدد الحاسم يكون المساهمة النسبية لبلد ما في التعاملات

الخارجية سواء كان مع بلد أخر او مع عدد من البلدان الاخري، فان العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان المتقدمة تعكس اسعار صرف تتسم بفعالية اكبر مما تعكسه العلاقات التنافسية الاقوي للاقتصادات الصناعية المتقدمة بمساهمتها النسبية في الصادرات الصافية للبلدان المشاركة وبالتالي تكون اسعار صرف عملاتها اكثر فعالية في الاسواق الدولية.

5-سعر الصرف الاجل:-

يقصد بهذا السعر تبادل عملة معينة بعملة اخري سيتم تسليمها لاحقا حسب السعر المتفق عليه ، ويقابل سعر الصرف الاجل سعر الصرف الحالي الذي يتعلق بالتسليم المباشر حسب السعر المتفق عليه وعادات السوق وكفاءة الاتصالات،[1].

خامسا: اهداف سعر الصرف:[2].

1) مقاومة التضخم:-

يؤدي تحسن سعر الصرف الي انخفاض مستوي التضخم وتحسن في مستوي تنافسية المؤسسات .وعلي المدي القصير يكون للانخفاض في تكاليف الاستيراد اثر ايجابي علي مستوي التضخم.

2) تخصيص الموارد:-

يؤدي سعر الصرف الحقيقي الي تحويل الموارد الي قطاع السلع الدولية الموجهة للتصدير ،وهذا مايعمل علي توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابل للتصدير.

3) توزيع ا لدخل:-

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات اوالقطاعات المحلية فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي(مواد اولية اوزراعية)نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فان ذلك يجعله اكثر ربحية ويعود الربح علي اصحاب رؤوس الاموال بينما تنخفض القدرة الشرائية للعمال، والعكس عند انخفاض سعر الصرف الرسمي فان ذلك يؤدي الي ارتفاع القدرة الشرائية للاجور.

---

(1)المرجع السابق ص309

(2)عبد العظيم سليمان المهل – مصدر سابق.

4) تنمية الصناعات المحلية:-

يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من اجل تشجيع الصناعات الوطنية مما يشجع الصادرات.كما ان تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

سادسا: العوامل المؤثرة علي سعر الصرف

قبل ان نقوم بدراسة العوامل التي تؤثر علي سعر الصرف وكيفية تحديده قد يكون من المفيد التعرف علي الاسواق التي يتم فيها تبادل العملات الاجنبية حتي نتمكن من فهم ميكانيكية هذه العملات و سوق العملات الاجنبية ليس له مكان محدد يلتقي فيه البائعون والمشترون ،حيث ينتشر المتعاملون في هذه السوق في كافة انحاء العالم وان كان معظم المتعاملون يتركزون في المراكز المالية الكبري كنيويورك ،ولندن،وهامبدرج،وباريس،وزيورخ.وكل هذه الاسواق تمثل سوقا واحدة يتوافر فيها شروط المنافسة الكاملة. اسعار الصرف كما راينا هي النسبة التي بها يمكن تحويل اي عملة الي عملة اخري. ولكن كيف يتاكد ان اسعار الصرف هذه سوف تكون واحدة في كل الاسواق؟في كل اسواق العملات الاجنبية يوجد اشخاص يعرفون باسم المحكمين (arbitrager) يكونون في انتظار وجود اي اختلاف في الاسعار ويقومون بعمليات بيع وشراء في نفس الوقت للاستفادة بفروق الاسعار الي ان تتساوي الاسعار في كل سوق[1].

العوامل المؤثرة علي سعر الصرف:[2]

تتأثر اسعار صرف العملات بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها بشكل عام في الاتي:

أ / العوامل الاقتصادية والسياسية :(Economical &political factors) وتنطوي تحتها العناصر التالية:

- الظروف الاقتصادية للدولة

([1]) احمد الصفتي ، 1984- الاقتصاد الدولي، -جامعة القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ص229.

([2])محمد مطر ، 2004،ادارة الاستثمار، الاطار النظري والتطبيقات العملية ،عمان، داروائل للنشر، ص88

- وضع ميزان المدفوعات والموازنة العامة للدولة.

- سوق الاستيراد والتصدير.

- القروض الدولية والمساعدات الخارجية.

- السياسات الضريبية واسعار الفائدة.

- الدورات الاقتصادية.

- حرية التحويل للخارج.

- الاحداث السياسية.

- ظروف التضخم والانكماش الاقتصادي.

ب/ عوامل فنية:- (technical factors)

- ظروف السوق النقدي وظروف المتعاملين فيه.

- العرض والطلب من العملات الاجنبية.

- التغيرات في اسواق المال الاخري وفي سوق النقد. [1]

ويتم التعامل في اسواق العملات الاجنبية بموجب سعرين

1- سعر الصرف الاني او (الفوري) SPOT Exchange price

ويستخدم في ابرام صفقات شراء او بيع العملات الاجنبية بنفس السعر السائد بتاريخ عقد الشراء او البيع.

([1]) المرجع السابق ص 88

2- سعر الصرف المؤجل او الاجل (Forward Exchange)

ويستخدم عند ابرام عقود صفقات شراء او بيع عملات اجنبية سيتم تنفذها في تاريخ لاحق لتاريخ ابرام العقد وذلك ضمن مايعرف بالعقود الاجلة. وقد جرت العادة علي وجود هامش ربح (Margin) بين سعر الصرف الاني اوالفوري وسعر الصرف الاجل يتوقف مداه علي عدة عوامل مثل [1]

-التدفقات المستقبلية لاتجاهات الاسعار.

- اسعار الفائدة وتوقعاتها.

- طول الفترة الزمنية بين تاريخ ابرام العقد وتاريخ وضعه موضع التنفيذ.

ويلعب تقلب اسعار صرف العملات الاجنبية سواء مقابل العملة المحلية او مقابل العملات الاجنبية الاخري دورا كبيرا في تحديد مكاسب اوخسائر الاستثمار في العملات الاجنبية سواء بالنسبة للمتعاملين في سوق الصرف الاجنبي او بالنسبة لاصحاب المحافظ الدولية.

سابعا: نظريات سعر الصرف

هنالك نظريات اهتمت بسعر الصرف نذكر منها:

أ- نظرية تعادل القوة الشرائية: [2]

حاولت هذه النظرية شرح طريقة تقسيم العملات الورقية الالزامية بالنسبة لبعضها البعض ويستند منطق هذه النظرية الي مايلي:تتوقف قيمة العملة الورقية الوطنية الالزامية داخل الدولة علي قدرتها في سد حاجة الطلب من البضائع والخدمات فكلما ازدادت القوة الشرائية للعملة الوطنية كلما ارتفعت قيمتها.

1. تحدد القيمة الداخلية للعملة الوطنية ،من وجهة النظر الدولية ،بقدرتها الشرائية في السوق المحلية وعلي هذا فان سعر الصرف بين العملات

([1]) المرجع السابق ص89

([2])محمد خالد الحريري،1999،العلاقات الاقتصادية الدولية، دمشق،ص33

المختلفة يتأثر بمستويات الاسعار الداخلية فان انخفاض القوي الشرائية للعملة في الداخل يؤدي عن طريق عرقلة الصادرات وتشجيع الواردات الي زيادة هذه العملة ونقص الطلب عليها في سوق الصرف الخارجي ،وانخفاض قيمتها الخارجية تبعا لذلك وقد رأى كثير من الاقتصاديين وعلي راسهم الكاتب السويدي –جوستاف كاسل – ان سعر الصرف يتحدد في نظام العملة الورقية حسب تعادل القوة الشرائية داخل الدولة وخارجها ،وذلك لان الاسعار الداخلية التي تتأثر الي حد كبير بالقوة الشرائية للنقود هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي ،وذلك يعني ان هذا الصرف محكوم بالاسعار الداخلية،وان سعر صرف عملة اي دولة اخري يتحدد بمستويات الاسعار في كل من الدولتين ،ويطلق عليه حد تكأفؤ القوي الشرائية.

وتفترض النظرية لصحتها وفاعليتها فرضين اساسيين هما: [1]

الافتراض الاول :عدم اخضاع عمليات تحويل النقود من بلد الي اخر لاي قيود ،بل يشترط ان تكون حرة وهذا امر غير متوفر في معظم دول العالم في الوقت الحالي .

الافتراض الثاني: ان التجارة الدولية لاتخضع لاي قيود وهذا الامر غير متوفر في كل انحاء العالم في الوقت الحاضر حيث تنظم الحكومات تجارتها بطرق متباينة.

لذلك يمكن القول ان نظرية تعادل القوة الشرائية صحيحة من الناحية النظرية ،الا انه غير معمول بها في معظم الحالات بين الدول نظرا لان شروط تطبيقها غير متوفرة فهنالك كثير من التحفظات علي هذه النظرية منها:

1. تقوم النظرية علي اساس ان ارتفاع الاسعار في الداخل يؤدي لتشجيع الواردات وعرقلت الصادرات وزيادة عرض العملة الوطنية في سوق الصرف الخارجي وهبوط قيمتها الخارجية تبعا لذلك.
2. تحول تكاليف النقل دون تعادل القوي الشرائية للعملتين،فنفقات النقل في حد ذاتها ستجعل دائما فروقا في مستويات الاسعار بين منتجات الدول.

([1]) المرجع السابق ص34

3. ان التغيـــر فـــي مســـتوي الـــدخل القـــومي قـــد يـــؤثر فـــي ســـعر الصـــرف دون ان تتغيـــر الاســـعار فـــي الـــداخل بـــنفس نســـبة تغيـــر ســـعر الصـــرف .وبزيـــادة عـــرض العملـــة الوطنيـــة طلبـــا للعمـــلات الاجنبيـــة يـــنخفض ســـعر الصـــرف. والواقـــع ان زيـــادة اونقصـــان الـــدخل القـــومي تصـــحبها عـــادة حركـــات طرديـــة فـــي الاســـعار تتناسب مع التغير في الدخل.
4. لـــيس فـــي امكانيـــة النظريـــة حســـاب تعـــادل القـــوي الشـــرائية عـــن طريـــق قســـمة مســـتوي الاســـعار فـــي البلـــدين علـــي مســـتوي الاســـعار فـــي البلـــد الاخـــر.فهنالـــك كثيـــر مـــن الســـلع والخـــدمات التـــي تـــؤثر اســـعارها فـــي حســـاب القـــوي الشـــرائية للعملـــة دون ان يكـــون لهـــا ادنـــي اثـــر فـــي ســـعر الصـــرف لخروجهـــا كليـــا عـــن نطـــاق التجـــارة الدوليـــة فـــالقوي الشـــرائية التـــي تـــؤثر فعـــلا علـــي ســـعر الصـــرف هـــي القـــوي الشـــرائية التـــي تحســـب فقـــط علـــي اســـاس الســـلع التـــي تـــدخل فـــي نطاق التجارة الدولية.
5. ان ظهـــور ســـلع بديلـــة والتغيـــر فـــي اذواق المســـتهلكين لـــيس لـــه اعتبـــار فـــي تحديـــد ســـعر الصـــرف لان النظريـــة تفتـــرض ان التغيـــر فـــي ســـعر الصـــرف يكون ناتجا فقط عن التغير في القوة الشرائية للنقود[1].
6. ان تغيـــر ســـعر القطـــع الاجنبيـــة يبـــدل العلاقـــة بـــين اســـعار البضـــائع المتبادلـــة دوليـــا فـــي دولتـــين.وتتبـــدل اســـعار البضـــائع هـــذه نظريـــا فـــي دولـــة واحـــدة وهـــي الدولـــة التـــي يـــنخفض ســـعر عملتهـــا .اويرتفـــع بالنســـبة لاســـعار العمـــلات وتبقـــي هـــذه الاســـعار علـــي حالهـــا فـــي الـــدول الاخـــري.ولكـــن الاســـعار فـــي الواقـــع تتـــاثر فـــي كـــلا البلـــدين نوعـــا مـــا وتـــؤدي الـــي تبـــدل العلاقـــة بـــين اســـعار البضـــائع المتبادلـــة دوليـــا واســـعار البضـــائع التـــي لا يجـــري عليهـــا التبـــادل الـــدولي. مماســـبق يتضـــح ان لمســـتوي الاســـعار الداخليـــة وحـــدة شـــان فـــي تحديـــد ســـعر الصـــرف وفـــي تحديـــد التغيـــر الـــذي يتحقـــق التـــوازن بمقتضـــاه ،ممالاشـــك فيـــه ان هنالـــك رابطـــة قويـــة بـــين القيمـــة الداخليـــة والخارجيـــة للعملـــة . حيـــث يمكـــن القـــول ان مســـتويات الاســـعار الداخليـــة تعتبـــر اهـــم العوامـــل التـــي تـــؤثر علـــي ســـعر الصـــرف ،غيـــر ان القـــول بـــان ســـعر الصـــرف بـــين عملتـــين يتحـــدد بالنســـبة بـــين القـــوي الشـــرائية الداخليـــة لهـــاتين العملتـــين كمـــا تقـــرر النظريـــة قـــولا لايمكـــن

---

(1) المرجع السابق ص35

قبولـــه مطلقـــا وان كـــان ينطـــوي علـــي قـــدر كبيـــر مـــن الصـــحة. ولكـــي يـــتم التجـــاوز فـــي هـــذه الانتقـــادات فقـــد اعيـــدت صـــياغة نظريـــة تعـــادل القـــوي الشـــرائية واعتمـــد علـــي القـــوي الشـــرائية المقارنـــة علـــي ســـعر الصـــرف ولايتحـــدد بالمقـــدرة الشـــرائية للعملتـــين داخـــل كـــل مـــن البلـــدين بـــل يجـــب الاخـــذ فـــي الاعتبـــار التبـــديلات التـــي تطـــرأ علـــي القـــوي الشـــرائية للعملـــة الوطنيـــة وانعكاساتها علي سعر الصرف.

ب: نظرية القوي الانتاجية:

تاخـــذ نظريـــة القـــوي الانتاجيـــة مكانـــا واضـــحا فـــي تفســـير تحديـــد ســـعر الصـــرف الخـــارجي لوحـــدة النقـــود وتنـــادي هـــذه النظريـــة بـــان حجـــم وكفـــاءة الجهـــاز الانتـــاجي للدولـــة يلعبـــان الـــدور الرئيســـي فـــي تحديـــد ســـعر الصـــرف فكلمـــا تنـــوع الانتـــاج للدولـــة وازدادت انتاجيـــة عوامـــل الانتـــاج فيـــه كلمـــا ادي الـــي تحســـين ســـعر الصرف الخارجي لعملة هذه الدولة.

وتـــري هـــذه النظريـــة ان ســـعر الصـــرف يجـــب ان يـــتم تحديـــده بحيـــث يمكـــن ان يتماشـــي مـــع احـــوال قـــوي الانتـــاج داخـــل الدولـــة ،الا اذا انتـــاب هـــذه الدولـــة عـــدم استقرار اقتصادي.

فـــاذا افترضـــنا مـــثلا ان قـــوي الانتـــاج داخـــل دولـــة معينـــة كانـــت منخفضـــة وان ســـعر الصـــرف الخـــارجي لعملـــة هـــذه الدولـــة كـــان مقـــدرا بـــاكبر مـــن قيمتـــه الحقيقيـــة ،فتكـــون نتيجـــة لـــذلك ان ترتفـــع اســـعار الســـلع الاجنبيـــة الامـــر الـــذي يفـــاقم العجـــز فـــي ميـــزان مـــدفوعاتها ويحـــدث الشـــي نفســـه مـــن عـــدم الاســـتقرار الاقتصـــادي اذا كـــان جهـــاز الدولـــة الانتـــاجي قريبـــا وكانـــت قيمـــة عملتهـــا الخارجيـــة مقومـــة باقـــل مـــن قيمتهـــا الحقيقيـــة حينئـــذ يـــزداد الطلـــب علـــي ســـلع هـــذه الدولـــة وترتفـــع مســـتويات الاســـعار فيهـــا ولابـــد ان تعـــاني هـــذه الدولـــة مـــن مســـاوي التضـــخم وتـــدلنا هـــذه النظريـــة علـــي ان تثبيـــت ســـعر الصـــرف للدولـــة دون مراعـــاة لمقـــدراتها الانتاجيـــة لابد وان يؤدي الي عدم الاستقرار الاقتصادي[1] .

([1]) المرجع السابق ص36

ج:- نظرية الكمية: [1].

تـتلخص هـذه النظريـة فـي ان الزيـادة فـي كميـة النقـود تـؤدي الـي ارتفـاع الاسـعار المحليـة ممـا يـؤدي الـي تغيـر فـي معامـل التبـادل الـدولي نسـبة لان بعـض الـدول تتوقـف عـن شـراء بعـض السـلع والخـدمات مـن هـذه الدولـة وذلـك لارتفـاع الاسـعار المحليـة كمـا ان هـذه الـدول تبـين لرعاياهـا ان اسـعار السـلع والخـدمات الاجنبيـة اصـبحت اقـل مـن اسـعارها الداخليـة فيقبلـون علـي شـراء عمـلات تـداول اجنبية مما يؤدي الي خروج الذهب في حالة اتباع نظام الذهب.

فيترتـب علـي ارتفـاع اسـعار العمـلات الاجنبيـة ارتفـاع السـلع والخـدمات الاجنبيـة فيقـل الاقبـال عليهـا كمـا يترتـب علـي انسـياب الـذهب فـي العـالم الخـارجي نقـص فـي كميـة النقـود فـي الدولـة ممـا يـؤدي الـي انخفـاض مسـتويات الاسـعار للسلع والخدمات.

د:نظرية الارصدة[2].

يـري اصـحاب هـذه النظريـة ان القيمـة الخارجيـة للعملـة تتحـدد علـي اسـاس مـايطرأ علـي ارصـدة مـوازين المـدفوعات مـن تغيـر ولـيس علـي اسـاس كميـة النقـود وسـرعة تـداولها فـاذا كـان الرصـيد موجبـا فهـذا يعنـي زيـادة الطلـب علـي العملـة الوطنيـة ممـا يـؤدي الـي ارتفـاع قيمتهـا الخارجيـة ،امـا اذا كـان رصـيد ميـزان المـدفوعات سـالبا فهـذا يـدل علـي زيـادة العـرض مـن العملـة الوطنيـة وعلـي انخفاض قيمتها الخارجية.

هـ:نظرية سعر الخصم.

قـال (wichsell)ان رفـع سـعر الخصـم فـي بلـد مـا يـؤدي الـي زيـادة سـعر الفائـدة فهـذا يعمـل علـي جـذب رووس الامـوال الاجنبيـة وبـذلك يـزداد طلـب الاجانـب علـي عملـة ذلـك البلـد ممـا يـؤدي الـي ارتفـاع فـي سـعر صـرفها كمـا ان انخفـاض سـعر الخصـم يـؤدي الـي خـروج رووس الامـوال الوطنيـة الـي المنـاطق ذات

([1])صبحي تادرس قريصة ، مدحت العقاد، 1983النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية، دار النهضة للطباعة، بيروت، ص343.

([2]) المرجع السابق ، ص 334.

سعر الفائدة المرتفع فيؤدي ذلك الي زيادة عرض العملة ثم عجز في ميزان المدفوعات فتنخفض القيمة الخارجية للعملة وقد استوثق علي صحة هذه النظرية من تجارب البنوك المركزية التي تلجأ الي رفع سعر الخصم للعملة وذلك لتحسين مركزها الخارجي وكذلك جذب رووس الاموال للداخل. تعتبر نظرية سعر الخصم غير كافية لتحديد القيمة الخارجية للعملة وذلك لان مستويات الاسعار ونسبتها الي مستويات الاسعار في العالم الخارجي هي التي تؤثر في سعر الخصم.

المبحث الثاني: مفهوم وانواع الاستثمار الاجنبي.

لعل من بين ما يتميز به العصر هو التركيز علي المسألة الاقتصادية،حيث اهتم الجميع بالبحث عن الوسائط والوسائل التي يمكن من خلالها تعظيم العائد المادي وزيادة المنافع الاقتصادية والاجتماعية عن طريق زيادة الانتاج وتقليل تكاليفه وبما ان عناصر الانتاج قد لاتتوفر جميها بالصورة المطلوبة في دولة واحدة اتجهت الدول لتبادل هذه العناصر فيما بينها حتي تصل الدولة المنتجة الي منتج اقل تكلفة ويتميز بقدرة تنافسية عالية،وتكتمل النهضة الاقتصادية والاجتماعية في الدولة المضيفة

اولا:مفهوم الاستثمار الاجنبي

يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بانه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد اخر،ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا حين يمتلك المستثمر الاجنبي 10%او اكثر من اسهم راس مال احدي مؤسسات الاعمال. [1]

ثانيا: انواع الاستثمار الاجنبي

يمكن تصنيف الاستثمار الاجنبي الي نوعين هما:

النوع الاول :-الاستثمار الاجنبي المباشر

([1])اميرة حسب الله محمد، 2005، محددات الاستثمار الاجنبي، دار عش الثقافة، الاسكندرية، ص19.

ويعنـــي الفـــروع الاجنبيـــة للشـــركات الاصـــلية والشـــركات التابعـــة والممتلكـــات الاجنبيـــة الاخـــري وكـــل مـــايحوزه الاجانـــب ســـواء كـــانو افـــرادا او مجموعـــات مـــن انصـــبة فـــي مشـــروعات محليـــة وعقارات،ويتـــاثر الاســـتثمار الاجنبـــي بعـــدة عوامل[1].

- تاثير القطاع الخاص.
- ظهور شركة منافسة.
- قرب حدوث ركود اقتصادي.
- التغيرات السياسية .

النوع الثاني :-

الاستثمار الاجنبي غير المباشر:

ياخـــذ شـــكل قـــروض خاصـــة لحكومـــات اجنبيـــة اوهيئـــة خاصـــة فـــي دولـــة اجنبيـــة اولافـــراد اجانـــب فـــي ســـوق الاوراق الماليـــة كالاســـهم والســـندات بهـــدف تحقيـــق معـــدل عائـــد معـــين دون الحـــق فـــي ممارســـة اي نـــوع مـــن انـــواع الرقابـــة او المشـــاركة فـــي ادارة المشـــروع الاســـتثماري، وعليـــه يكـــون المســـتثمر الاجنبـــي مالكـــا لكـــل او جـــزء مـــن المشـــروع الاســـتثماري وفـــي بعـــض انـــواع هـــذه الاســـتثمارات لايـــتحكم المســـتثمر الاجنبـــي جزئيـــا اوكليـــا فـــي ادارة المشـــروع وتنظيمه وتتخذ الاستثمارات الاجنبية غيرالمباشرة عدة انواع اهمها:

1- عقود التراخيص.
2- عقود التسويق.
3- عقود التصنيع.
4- عقود الادارة.
5- عقود تسليم المشروعات مع الانتاج.
6- عقود مشروعات او تسليم المفتاح.
7- عقود او اتفاقيات الوكالة.

([1]) رياض عمر علي طه،الترويج للاستثمار،وزارة الاستثمار بالتعاون مع مركز اكسبيرتس،الدورة التدريبية الاولي حول تطوير المهارات 2005 ص5.

كما جاء تقسيم الاستثمار الي استثمار خاص وعام وفقا للمساهمين في المشروع فاذا كان حكوميا فهو استثمار عام وهو احد اهم الادوات الحكومية التي تعمل علي تحقيق التنمية وفي الغالب لايكون الربح هو الهدف الاساسي وان تحقق ضمن اهداف المشروع العام الذي يكون الغرض منه تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،وخلق فرص عمل جديدة واستخدام تقنيات عمل حديثة وجعل المشروع نموذج ناجح يحفز القطاع الخاص علي الدخول في مشاريع مثيلة ،اما الاستثمار الخاص فيهدف للربح في المقام الاول. كما قسم الاستثمار الي استثمار مباشر وغير مباشر لمدي مساهمة المشروع في الدخل القومي ،فالاستثمار المباشر هو الاستثمار الذي يؤدي الي تدفق سلع وخدمات جديدة ويكون للمستثمر الاشراف المباشر علي المشروع ولايعتبر استثمارا مباشرا الا اذا تم الاستثمار من قبل المستثمر مباشرة وادي الي زيادة في الموجودات الراسمالية. الاستثمار غير المباشر هو الاستثمار الذي يكون في الاسهم والسندات والاوراق المالية ويتاثر هذا النوع بالوضع الاقتصادي ويعمل علي الحد من التضخم بتغير حجم السيولة.

ثالثا:مزايا وعيوب الاستثمار الاجنبي[1]

تشمل مجالات الاستثمارات الخارجية اوالاجنبية جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الاسواق الاجنبية ومهما كانت ادوات الاستثمار المستخدمة. وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الافراد اوالمؤسسات المالية اما بشكل مباشر اوغير مباشر .وللاستثمارات الخارجية اوالاجنبية مجموعة من المزايا كما ان لها عيوبا ايضا .

أ): مزايا الاستثمارات الاجنبية:

I. توفر للمستثمر ادوات استثمارية ذات عائد مرتفع كما ان تعدد هذه الادوات يهئ له توزيع مخاطر الاستثمارات.
II. وجود اسواق منتظمة ومتخصصة لتبادل جميع ادوات الاستثمار المعروفة.كما تتوفر في هذه الاسواق قنوات اتصال نشطة وفعالة تيسر ايصال المعلومات المناسبة للمستثمر.اضافة الي خبرات متخصصة من المحللين الماليين والسماسرة.

([1])محمد مطر، مرجع سبق ذكره ، ص42.

ب):عيوب الاستثمارات الاجنبية:

لكـــن ومـــع المزايـــا الكثيـــرة المشـــار اليهـــا اعـــلاه للاســـتثمارات الخارجيـــة هنالـــك بعض الاعتبارات لابد من مراعاتها من قبل المستثمر ولعل اهمها مايلي:

1. واجـــب الشـــعور بالانتمـــاء الـــوطني والـــذي يجعـــل المســـتثمر يميـــل بطبعـــه الـــي توظيـــف اموالـــه فـــي مجـــالات الاســـتثمار المحليـــة وذلـــك فـــي حـــدود طاقتهـــا الاســـتيعابية. لان العائـــد المرتفـــع علـــي الاســـتثمارات الخارجيـــة الـــذي يتوقعـــه المســـتثمر يجـــب ان لاينســـيه العائـــد الاجتمـــاعي المحقـــق مـــن الاســـتثمارات المحليـــة والمتمثـــل فـــي القيمـــة المضـــافة للنـــاتج القـــومي والتـــي تنشـــأ عـــن هـــذه الاستثمارات .
2. والاعتبـــار الاخـــر الواجـــب مراعاتـــه مـــن قبـــل المســـتثمر فـــي مجـــالات الاســـتثمارات الخارجيـــة هـــو ارتفـــاع درجـــة المخـــاطرة التـــي تـــرتبط باحتمـــالات تغيـــر الظـــروف السياســـية والاجتماعيـــة والقـــوانين الضـــريبية وارتفـــاع معـــدلات التضـــخم وغيرهـــا، ولعـــل مـــن اهـــم هـــذه المخـــاطر مـــايعرف بمخـــاطر تغيـــر القـــوة الشـــرائية لوحـــدة النقـــود والتـــي تنشـــأ عـــن تقلـــب اســـعار العمـــلات الاجنبية.

رابعا:محددات الاستثمار

يتوقـــف اتخـــاذ قـــرار المســـتثمر ســـواء كـــان محليـــا او اجنبيا،خاصـــا اوعامـــا بالاســـتثمار فـــي اي دولـــة علـــي تـــوفير بيئـــة ملائمـــة لجـــذب الاســـتثمارات ،وتســـعي الـــدول المضـــيفة للاســـتثمار علـــي جعـــل المســـتثمر الـــوطني او الاجنبـــي مطمئنـــا علـــي عائـــد راســـماله.مـــن قبـــل الدولـــة المضـــيفة لخلـــق بيئـــة جاذبـــة للاســـتثمار اومـــايعرف بمنـــاخ الاســـتثمار وهـــو مجمـــوع الاوضـــاع الاقتصـــادية والماليـــة والسياســـية والاجتماعيـــة الســـائدة فـــي مجتمـــع مـــا ومـــدي قـــدرة الاجهـــزة الحكوميـــة علـــي تفعيلهـــا لـــدفع مســـيرة التنميـــة فـــي بلـــدانها الـــي المســـار مـــن خـــلال مـــنح قـــوي العرض والطلب الحرية اللازمة.

يعـــرف منـــاخ الاســـتثمار بانـــه الاوضـــاع المكونـــة للمحـــيط الـــذي تـــتم فيـــة العمليـــة الاســـتثمارية .وتـــاثير تلـــك الاوضـــاع والظـــروف ســـلبا او ايجابـــا علـــي فـــرص ونجـــاح المشـــروعات الاســـتثمارية ومـــن ثـــم حركـــة واتجاهـــات الاســـتثمارات وتشـــمل

الظـــروف الاقتصـــادية والماليـــة والقانونيـــة والسياســـية والاجتماعيـــة والامنيـــة كمـــا تشـــمل الاوضـــاع القانونيـــة والتنظيمـــات الاداريـــة ،فالوضـــع العـــام السياســـي للدولـــة ومايتســـم بـــه مـــن اســـتقرار تنظيماتهـــا الاداريـــة ومـــا تتميـــز بـــه مـــن فعاليـــة وكفـــاءة نظامهـــا القـــانوني ومـــدي وضـــوحه واتســـاق وثبـــات وتـــوازن مـــاينطوي عليـــه مـــن حقـــوق واعبـــاء وسياســـات الدولـــة الاقتصـــادية واجراءتهـــا وطبيعـــة الســـوق والياتـــه وامكانياتـــه مـــن بنـــي تحتيـــة وعناصـــر انتـــاج ومـــايتميز بـــه القطـــر مـــن خصـــائص جغرافيـــة وديمغرافيـــة ،كـــل هـــذا يشـــكل مكونـــات ماصـــطلح علـــي تســـميته بمنـــاخ الاســـتثمار. لـــم تعـــد البيئـــة الجاذبـــة للاســـتثمار تمثـــل تـــوفير المـــوارد الطبيعيـــة بـــالبلاد فقـــط انمـــا هـــي تمثـــل احـــد عناصـــر منـــاخ الاســـتثمار الـــذي تســـعي الحكومـــات لتـــوفيره والذي يشمل الاتي: [1]

أ- الاستقرار السياسي. Politicals Stabiluity
ب- السياسات الاقتصادية. Economic Stabiluity
ت- الاوضاع المالية والنقدية. Monetary and Financial
ث- التشريعات ذات الصلة بالاستثمار. Investments Polices
ج- وفرة البنيات الاساسية. Infrastruction
ح- وجود العمالة الرخيصة والمدربة. Cheap and skills labor
خ- حجم السوق. Market size
د- النظام الاداري للدولة. Adminstrative System
ذ- فعالية القطاع الخاص بالدولة.Effective Private Sector
ر- الخدمات المساندة للاستثمار. Supporting Services
ز- توفير العدل والامن. Justice and Security
س-توفير بيئة ملائمة للاستثمار. Investment climate

خامسا:نظريات الاستثمار

شـــهدت الفتـــرة التـــي تلـــت الحـــرب العالميـــة الثانيـــة توســـعا فـــي حجـــم الانتـــاج الـــدولي مـــن خـــلال الاســـتثمار الاجنبـــي المباشـــر بالدرجـــة الاولي،وتـــدهور القـــوة الامبرياليـــة للامبراطوريـــات الاوربيـــة خاصـــة بريطانيـــا. وكـــذلك ظهـــور سياســـات احـــلال الـــواردات فـــي الـــدول المســـتقلة حـــديثا ، والتطـــور الســـريع فـــي التكنلوجيـــا

(1)ارياض عمر علي طه ،مصدر سابق ،ص12.

،كـل ذلـك سـاهم فـي توسـيع عمليـة الاسـتثمار الاجنبـي المباشـر. هـذا التوسـع فـي الاسـتثمارات الدوليـة مصـحوبا بـالتحول مـن الاسـتثمار غيـر المباشـر للاسـتثمار المباشـر ،كـل ذلـك شـجع الجهـود مـن قبـل البـاحثين نحـو تطـوير نظريـة علميـة وعمليـة لشـرح تلـك الظـاهرة. ومـن ثـم فـان اي تحليـل او نظريـة علميـة للاستثمار الاجنبي المباشر يجب ان تكون قادرة علي شرح الابعاد التالية:- [1]

أ- يجـب ان تكـون تلـك النظريـة قـادرة علـي تفسـير:لمـاذا يعتبـر مثمـرا بالنسـبة للشركة القيام بالاستثمار في الخارج وليس في داخل الدولة الام؟

ب- يجـب ان تكـون هنـاك بعـض المزايـا والتـي تسـتطيع مـن خلالهـا الشـركة تعويض تكلفة قيامها بالاستثمار في الدولة المضيفة.

ت- مـن المفيـد تحديـد مصـادر تلـك المزايـا وكيـف تسـتطيع تلـك الشـركات المنافسـة مـع الشـركات المحليـة للدولـة المضـيفة وغيرهـا مـن الشـركات متعـددة الجنسيات العاملة بذات السوق.

ث- والاكثـر مـن ذلـك فانـه ينبغـي ان تفسـر تلـك النظريـة السـبب فـي أن الشـركة المستثمرة تفضل الاستثمار المباشر علي منح توكيلات او تصدير منتجها.

ج- يجـب ان تكـون النظريـة قـادرة علـي تفسـير ظـاهرة الاسـتثمار مـن الجـانبين بمعنـي قيـام شـركة مـن الدولـة (أ) بالاسـتثمار فـي الدولـة (ب) وشـركات مـن الدولة (ب) بالاستثمار في الدولة (أ) في نفس الوقت .

ح- اخيـرا يجـب ان تكـون النظريـة قـادرة علـي اسـتيعاب المتغيـرات الاقتصـادية والسياسية الدولية.

وفـي هـذا الاطـار قـدمت العديـد مـن النظريـات لشـرح اسـباب تلـك الظـاهرة نذكرمنها علي سبيل المثال النظريات التالية:-

1- النظرية النيوكلاسيكية (معدل العائد).
2- نظرية عدم كمال سوق راس المال.
3- نظرية دورة حياة المنتج.
4- النظرية الانتقائية لجون دينينج حول الانتاج الدولي.

([1]) رضا عبد السلام، 2002، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة.

1:-النظرية النيوكلاسيكية (معدل العائد). [1]

تقوم تلك النظرية علي اساس أن الاسواق المالية في مختلف الدول غالبا منعزلة عن بعضها البعض ،وايضا نظرا لان اسواق راس المال ليست بالقدر العالي من التطور في كثير من الدول وخاصة المتخلفة منها . ومن ثم،فالنظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال علي انه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لاخري ،فراس المال سيتدفق الي المناطق التي يتحصل فيها علي اعلي عائد.

تقييم النظرية:

بخصوص تقييم النظرية النيوكلاسيكية فانها فشلت لاسباب عديدة.فالنظرية النيوكلاسيكية لم تميز بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار الاجنبي غير المباشر.فاسباب واثار كلا النوعين لابد ان تختلف. كما ان النموذج النيوكلاسيكي يشرح تحركات راس المال ولكن لم يشرح لماذا يقوم عدد محدود من الشركات بانتهاز الفرصة لتصبح شركات متعددة الجنسيات،في حين لا يقوم بذلك البعض الاخر من الشركات.

كماان نموذج اولين غير قادر علي شرح حالة حدوث الاستثمار من والي الدولتين في نفس الوقت. والنموذج ايضا لم يشرح الاسباب التي من اجلها تفضل الشركات القيام بالاستثمار المباشر بدلا من التصدير.كما انه لم يشرح حالة قيام الشركات بالاستثمار والتصدير للخارج في ذات الوقت. وايضا بقيام تلك النظرية علي افتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال، وعدم كمال المعلومات فقد فشلت في ان تحتوي وان تتعامل مع الواقع الاقتصادي لعملية الاستثمار الاجنبي المباشر. واخيرا فان النظرية النيوكلاسيكية فشلت بشكل تدريجي في التعامل مع الواقع ،فافتراضات اولين عن تحركات راس المال كانت قد لاقت قبولا في الحقبتين اللاحقتين لظهورها،ولكن وبعد عشرون عاما اصبح واضحا وأن مثل هذه النظرية غير قادرة علي شرح ظاهرة الاستثمار المباشر والتي هي في تغير وتطور مستمر.[2]

([1])المرجع السابق ص44.

([2]) المرجع السابق ، ص 47.

2:- نظرية عدم كمال سوق رأس المال: [1]

العديد من الدراسات النظرية مثل نظرية الميزة الاحتكارية ونظرية التدويل ونظرية عدم كمال السوق ركزت علي مسألة عدم كمال السوق كسبب لقيام الشركات بالاستثمار الاجنبي المباشر.تلك النظريات بشكل اساسي تؤكد أن تلك المسألة (عدم كمال السوق تخلق نوع من الميزة للشركات في القيام بالاستثمار الاجنبي)

وتتعامل نظرية عدم كمال سوق راس المال مع ميزة لاترجع الي شركة بعينها ولكن الي كل الشركات التي تتمركز في منطقة نقدية واحدة. اوضح ان عدم الكمال في الاسواق المالية هو السبب في حدوث الاستثمار المباشر. وفقا لالبير انه عندما يكون هناك خطر ومخاوف من تغيرات سعر الصرف، فان الشركات من الدول ذات العملة القوية تكون ذات ميزة وتتشجع للاستثمار في الدول ذات العملات الضعيفة .فبعض الشركات من الدولة الام تكون اكثر قدرة علي تعظيم عوائدها بسعر أعلي من الشركات العاملة بالدولة المضيفة.

تقييم النظرية:

نموذج البيريعتبر متناقضا بالنسبة للنمو المستمر لكل من الاستثمارات الامريكية والانجليزية علي الرغم من الضعف النسبي لعملاتهم خلال السبعينات. كما أن نموذج البير غير قادر علي شرح حدوث الاستثمار الاجنبي المباشر بين الدول التي تقع في اطار المنطقة النقدية الواحدة مثل الاتحاد الاوربي. الاكثر من ذلك ،يبدو أن البير ركز اهتمامه علي حالة قيام الشركات بالاستثمار في مناطق نقدية مختلفة ،بينما تكون هذه الحالة عادة، ولكنها ليست هي الوضع دائما. ان تلك النظرية فشلت في تفسير حدوث الاستثمار من الدول النامية .فهذه النظرية لايمكن تطبيقها علي حالة الاستثمارات من الدول النامية وذلك لانه عادة لاوجود لاسواق راس المال من حيث المبدأ، كما ان الصرف الخارجي مقيد ومحدد من قبل االدولة، كما ان تمويل الاستثمار يكون من مصادر متعددة ومن دول مختلفة. [2]

([1]) المرجع السابق ، ص 48.

([2]) المرجع السابق ، ص 54.

3: نظرية دورة حياة المنتج [1]

تقوم نظرية دورة حياة المنتج علي افتراض اساسي وهو انه مثل الانسان،فان المنتجات يتم تصورها تبدا بفكرة ثم تنتج ثم تنضج ثم تبدا مرحلة المنتج النمطي فالانحدار ثم اخيرا الموت. ولهذا فان المنتج له دورة حياة من خلال سلسلة من المراحل. فالنظرية تميز بين ثلاث مراحل اساسية في دورة حياة المنتج،مرحلة المنتج الجديد،مرحلة المنتج الناضج،واخيرا مرحلة المنتج النمطي.

المرحلة الاولي: مرحلة المنتج الجديد

نظرا لغياب المنافسة في تلك المرحلة وكون المنتج جديد،فان الشركة صاحبة المنتج الجديد لن تعول اهمية كبري لتكلفة الانتاج واثرها علي الاسعار التي تعرض بها السلعة كما انه في تلك المرحلة لاتواجه الشركة الجديدة اوصاحبة المنتج الجديد ضغطا للقيام بالانتاج في دول اخري بغرض تخفيض العمالة او اي من تكاليف الانتاج الاخري.

المرحلة الثانية:مرحلة المنتج الناضج :

خلال تلك المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريع وذلك بسبب توسع المستهلكين في عملية الشراء.كما ان المنافسة تبدا في الظهور خلال تلك المرحلة.كما ان الطلب في الدولة الام يصبح اكثر حساسية لعامل الثمن او الاسعار،وفي مرحلة تالية يصبح من الصعب توسيع عملية الانتاج في الدولة الام وذلك لاسباب عديدة من بينها ظهور منافسين جدد بالداخل .ولهذا فان الشركة ستجد انه من الضروري بل من المربح التحرك للاستثمار في الخارج.

المرحلة الثالثة: مرحلة افول المنتج(المنتج النمطي)

المرحلة النهائية في دورة حياة المنتج هي مرحلة المنتج النمطي حيث من غير الممكن تميزه عن غيره من المنتجات سواء بالدولة الام او بالدولة

([1]) المرجع السابق ، ص 57.

المتقدمة التي يتم الانتقال اليها،وان المنافسة بين المنتجات او التميز بينها يتم من خلال الثمن. عند هذا المفترق تخفيض تكلفة الانتاج صار امرا حتميا،والبحث عن التكلفة المنخفضة يجبر الشركة المبتكرة علي تحويل انتاجها للدول الاقل نموا،حيث كلفة العمل المنخفضة .

تقييم النظرية :

يمكن القول بان النظرية قد ساهمت بشكل كبير في توسيع ادراكنا اوفهمنا لاسباب حدوث ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر .كما انها ألقت الضوء علي عناصر هامة مثل التوقيت والعامل الجغرافي والتقارب في تفسير اسباب قيام الشركة بالاستثمار في دولة غير الدولة الام تاخذ في عين الاعتبار كل من العوامل الراجعة الي مميزات وتفوق الشركة والعوامل الراجعة للموقع في شرحها للاستثمار الاجنبي المباشر كما انها نظرية ديناميكية او متحركة من حيث تعاملها مع المتغيرات عبر الزمن او من وقت لاخر.

من الناحية العملية ،فان النظرية تشرح –وبنسبة كبيرة –ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية وحتي سبعينات القرن المنصرم. كما ان النظرية تعامل كل مرحلة من المراحل الثلاث علي استقلال وهي في حقيقتها ليست كذلك كما ان النظرية تركز بشكل كبير علي عوامل مثل تأثيرات المنتج والدوافع الدفاعية لدرجة استبعادها عوامل هامة اخري ولها تأثيرها علي قرارات الاستثمار الاجنبي المباشر. اضافة الي ذلك ،ماذا عن الاستثمارات المباشرة في قطاع البترول؟ هل يقتضي هذا النوع العمل من داخل الدولة الام من حيث المبدأ .بل قد تكون بداية الشركة بالدولة المضيفة. فعلي الرغم من وضوح وبساطة نظرية فيرنون الا انها فقدت تأثيرها بمرور الوقت والاحداث. علي الرغم من احتمال قدرة الشركة التابعة للدولة الاقل نموا علي انتاج منتجات ارخص من منتجات الشركة المنافسة ،الا انها لايمكنها بالضرورة نقل اسواقها وتوزيعها بفاعلية. من الناحية العملية: فان الشركات متعددة الجنسيات تقوم بالاستثمار الاجنبي المباشر في كل من الدول المتقدمة والدول النامية علي السواء وفي نفس الوقت دون المرور بالمراحل التي عرضها فيرنون بالاضافة الي ذلك فان هناك عدد من المشاكل الاساسية مع الافتراض

الاساسي لنظرية دورة حياة المنتج .فالاستثمار الاجنبي ليس بالضرورة حصيلة ثلاث مراحل صارمة من دورة حياة المنتج. [1]

4: النظرية الانتقائية لجون دينينج في الانتاج:

وفقا للنظرية الانتقائية .ان الشركة تقوم بالاستثمار في الخارج لاعتبارات راجعة الي الشركة ذاتها، واعتبارات الموقع في الدولة المضيفة – التي تجعل من المفيد قيام الشركة بالاستثمار في دولة دون الاخري- واعتبارات الذاتية او التدويل الداخلي من خلال انتقال العمالة وراس المال والتكنلوجيا داخل الشركة علي المستوي الدولي ،وذلك لتخفيض التكلفة بدلا من استخدام المصادر الخارجية مثل التراخيص والوكلاء التجاريون والموزعون.

وفقا للنظرية الانتقائية ،فان العوامل التي تؤثر علي موقع الاستثمار يمكن تلخيصها في عوامل جذب وعوامل دفع فعوامل الدفع هي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الام سوقا اقل جاذبية.

اما عوامل الجذب فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الاجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الاجنبي المباشر. فبالاضافة للعوامل الاقتصادية والتجارية فان عوامل الجذب تلك يمكن ان تصنف كما يلي: التقارب الثقافي،حجم السوق،تحركات المنافسين،التقارب الجغرافي. [2]

تقييم النظرية :

هذه النظرية تملك قدرة اكبر من النظريات الاخري علي شرح ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر،وذلك لاعتمادها علي عوامل متعددة وليس علي عوامل فردية اومظهر واحد من مظاهر الاستثمار الاجنبي المباشر كما فعلت النظريات الاخري. ولكن علي الرغم من مزايا تلك النظرية ، فان هناك العديد من المسائل لم تتمكن النظرية من حلها اولا العلاقة بين هذه العناصر الثلاثة وتطورها عبر الزمن يحتويها الغموض ،حيث تعرضت النظرية لكل

([1]) المرجع السابق ، ص 60.

([2]) المرجع السابق ، ص 63.

عنصـــر مـــن تلـــك العناصـــر بشـــكل منفـــرد دون الاشـــارة لعلاقـــة التـــأثير فيمـــا بينهـــا .ثانيـــا :فـــان معالجـــة فكـــرة مميـــزات الملكيـــة علـــي انفـــراد غيـــر مجديـــة وعديمـــة القيمـــة لان فكـــرة التـــدويل اي جعـــل الســـوق الدوليـــة داخـــل اطـــار الشـــركة قـــادرة وكافيـــة لشـــرح الظـــاهرة لانـــه لايمكـــن للشـــركة تـــدويل الانتـــاج بـــدون مزايـــا راجعـــة لقـــدرات الشـــركة التكنلوجيـــة والاداريـــة، كمـــا قـــام كوجيمـــا(1978)بانتقـــاد النظريـــة لكونهـــا اكثـــر تركيـــزا علـــي المســـائل الكليـــة ومـــن ثـــم قليلـــة الفاعليـــة فـــي عمليـــة صـــنع القـــرار ومـــن ثـــم الاســـتفادة منهـــا فـــي كـــل مـــن الدولـــة الام والدولـــة المضـــيفة. ينبغـــي ان نشـــير الـــي انـــه علـــي الـــرغم مـــن كـــل الانتقـــادات التـــي وجهـــت للنظريـــة،هو انـــه عنـــد غيـــاب فكـــرة الســـوق الخـــارجي (المضـــيف)فـــان التمييـــز بـــين مميـــزات الملكيـــة وتـــدويل الانتاج يبدو غير مجدي. [1]

([1]) المرجع السابق ، ص 67.

الفصل الثالث

اثر تطور سعر الصرف علي الاستثمار الاجنبي في السودان

الفصل الثالث:

أثر تطور سعر الصرف علي الاستثمار الاجنبي في السودان

المبحث الاول:الملامح الرئيسية للاقتصاد السوداني خلال الفترة(1956-2012):

لقد مر الاقتصاد السوداني منذ الاستقلال بمراحل عديدة تطور من خلالها. وقد تم تطبيق نظم اقتصادية مختلفة عبر تلك المراحل كان لها أثرها الواضح في صياغة ملامح ذلك الاقتصاد، فعقب الاستقلال مباشرة آثرت النخبة الوطنية التي تولت حكم البلاد السير على نفس النسق الاقتصادي الذي كان سائدا خلال الفترة الاستعمارية، حيث لم تقم بأحداث أي تغيير جوهري في النظام الاقتصادي الذي ورثته من الاستعار، والذي كان نظاماً رأسمالياً يعمل بطبيعة الحال على استنزاف موارد السودان الاقتصادية لصالح الاقتصاد البريطاني.فالمعروف تاريخياً أن الإدارة الاستعمارية التي كانت تحكم السودان قبل استقلاله عملت على بناء هيكل اقتصادي أحادي يعتمد بدرجة كلية على قطاع إنتاج أولي هو القطاع الزراعي.

وبدلاً من أن تعمل الحكومات الوطنية التي أعقبت الاستقلال على إعادة بناء هيكل الاقتصاد السوداني على أساس التعدد والتنوع والتوازن حتي ينمو ويزدهر ويقوى عوده، تبنت الهيكل الاقتصادي الموجود منذ الفترة الاستعمارية وعملت على تطويره في نفس الاتجاه. والدليل الأقوى على ذلك أن برامج وخطط التنمية التي انتهجت بعد الاستقلال وخلال عقد الستينيات من القرن المنصرم قامت على النموذج الرأسمالي الغربي الذي يركز علي الاستثمارات التيتعظم الأرباح، فقد كان اهتمام تلك البرامج والخطط منصباً بدرجة كبيرة على مشروعات القطاع الزراعي وفي مناطق معينة بحكم توفر الموارد اللازمة لنجاح تلك المشروعات فيها بشكل أكبر من المناطق والقطاعات الأخرى. وقد ساهم ذلك بدرجة كبيرة في تكريس النظام الاقتصادي القائم على أحادية الهيكل [1] .

([1])محمد عبد القادر محمد خير،الاقتصاد السوداني:.المسار التاريخي وفرص وتحديات المستقبل، ندوة الاقتصاد السوداني،الواقع وافاق المستقبل جامعة افريقيا العالمية ، سبتمبر2012م ، ص9.

ومـــن ثـــم ســـاهم فـــي تكـــريس وضـــعية التخلـــف الاقتصـــادي الـــذي ظـــل يعـــاني منـــه السودان لعقود عديدة.

فـــي حقبـــة الســـبعينيات مـــن القـــرن العشـــرين حـــدث تحـــول كبيـــر فـــي طبيعـــة النظـــام الاقتصـــادي فـــي الســـودان حينمـــا تبنـــت القـــوى الجديـــدة التـــي اســـتولت علـــي حكـــم الـــبلاد فـــي 25 مـــايو 1969م النظـــام الاشـــتراكي كمـــنهج اقتصـــادي رأت أنـــه الســـبيل الوحيـــد لإقالـــة عثـــرة الاقتصـــاد الـــوطني والاتجـــاه بـــه نحـــو التنميـــة والتقـــدم الاقتصاديين.

وأول مـــا بـــدأت بـــه فـــي هـــذا الإطـــار هـــو مصـــادرة وتـــأميم عـــدد مـــن الشـــركات والمؤسســـات والمشـــروعات التـــي كـــان يملكهـــا القطـــاع الخـــاص، وذلـــك فـــي العـــام 1970م، لتـــؤول ملكيتهـــا إلـــي القطـــاع الحكـــومي. ثـــم اعتمـــدت بعـــد ذلـــك مـــنهج التخطـــيط المركـــزي والـــتحكم الحكـــومي فـــي إدارة الاقتصـــاد، فكـــان أن أتســـع نطـــاق القطـــاع العـــام الـــذي تمـــدد فـــي كافـــة مجـــالات النشـــاط الاقتصـــادي ، الإنتـــاجي منهـــا والخـــدمي، فســـيطرت الحكومـــة بـــذلك علـــي حركـــة الاقتصـــاد القـــومي ككـــل. ولـــم يكـــن أمـــام القطـــاع الخـــاص ســـوى التحـــرك فـــي نطـــاق ضـــيق ومحـــدود. وعلـــى الـــرغم مـــن أن خطـــط وبـــرامج التنميـــة الاقتصـــادية والاجتماعيـــة التـــي وضـــعت ونفـــذت خـــلال تلـــك الحقبـــة هـــدفت بشـــكل رئيســـي إلـــى إحـــداث تغييـــر جـــذري فـــي بنيـــة الاقتصـــاد الســـوداني، وإعـــادة توظيـــف واســـتغلال مـــوارده المتنوعـــة بكفـــاءة، ومـــن ثـــم توزيـــع ثمـــار ذلـــك بعدالـــة، إلا أن الـــذي حـــدث هـــو زيـــادة هيمنـــة القطـــاع الزراعـــي علـــى الاقتصـــاد الســـوداني، وذلـــك علـــى حســـاب القطاعـــات الاقتصـــادية الأخـــرى. ولـــم يكـــن ذلـــك مـــن خـــلال تطـــوير الزراعـــة التقليديـــة التـــي كانـــت تنتشـــر فـــي منـــاطق واســـعة مـــن الســـودان وتمثـــل نشـــاط غالبيـــة الســـكان، وإنمـــا كـــان مـــن خـــلال التركيـــز علـــى الزراعـــة الحديثـــة أو فـــي منـــاطق معينـــة مـــن الـــبلاد. الأمـــر الـــذي أدى إلـــى تـــدهور حجـــم النشـــاط الزراعـــي، خاصـــة فـــي منـــاطق الزراعـــة التقليديـــة، وهجـــرة كثير من المشتغلين به إلى المدن والمناطق الحضرية.[1]

وقـــد كـــان ذلـــك خصـــماً علـــى مجمـــل الأداء الاقتصـــادي فـــي الســـودان بحكـــم ريـــادة القطـــاع الزراعـــي فيـــه، كمـــا أن القطـــاعالصـــناعي، الـــذي كـــان يعّـــول عليـــه كثيـــراً فـــي إحـــداث التغييـــر البنيـــوي المطلـــوب فـــي هيكـــل الاقتصـــاد الســـوداني ، فشـــل فـــي تحقيـــق مـــا هـــو مطلـــوب منـــه خاصـــة مشـــروعات التصـــنيع الزراعـــي التـــي اولتهـــا

([1]) المرجع السابق ص 10

خطط وبرامج التنمية اهتماماً خاصاً، وذلك بسبب عوامل عديدة أبرزها البيروقراطية الحكومية التي كانت تدار بها تلك المشروعات.

ولم يكن قطاع الخدمات الاقتصادية بأحسن حالاً في تلك الحقبة، إذ لم تشهد مجالاته المختلفة (النقل، الاتصالات، الطاقة ،المصارف وغيرها)، سوى تطور محدود.

لقد أدخل نظام الاقتصاد الموجّه، القائم على التدخل الحكومي والتخطيط المركزي، الاقتصاد السوداني في نفق الجمود والتكلس خلال حقبتي السبعينات والثمانينات. وقد أدى ذلك إلى بروز مشكلات اقتصادية عديدة عانى منها السودان كثيرا، أبرزها تفاقم الديون الخارجية بشكل مضطرد نتيجة للاعتماد على القروض الخارجية لتمويل مشروعات تنموية ذات عائد منخفض فشلت في نهاية الأمر في تحقيق أي تقدم تنموي يستفاد منه في سداد قيمة وفوائد تلك القروض، مما يؤكد مدي العجز المؤسسي في تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية. ومن جانب آخر فقد تراجع الإنتاج بصورة ملحوظة وبشكل أثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث ظل يسجل معدلات نمو سالبة في معظم سنوات حقبة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، وذلك بسبب جمود الاستثمارات وارتفاع تكلفة الإنتاج وهجرة رأس المال الوطني. وقد أدى ذلك إلى حدوث حالة من الركود الاقتصادي امتدت لسنوات عديدة جرّت في ركابها مشكلات أخرى مزمنة مثل ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور قيمة العملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية. وقد كان ذلك تعبيراً عن حالة عدم التوازن الداخلي والخارجي التي كانت سمة غالبة في الاقتصاد السوداني خلال تلك الفترة. [1]

المرحلة الرئيسة الثالثة في المسار التاريخي للاقتصاد السوداني بدأت في العام 1992م بتطبيق سياسة التحرير الاقتصادي واعتماد منهج اقتصاد السوق كنظام اقتصادي. وقد اقتضي ذلك تقليص الدور الحكومي في الاقتصاد واقتصاره فقط علي التدخل عن طريق السياسات. وفي هذا الإطار تم تنفيذ برنامج واسع للخصخصة تضمن بيع وتصفية معظم المؤسسات والشركات والهيئات الاقتصادية الحكومية، حيث استهدف هذا التوجه الاقتصادى الجديد تحريك الجمود الاقتصادي الذي ظل يعاني منه الاقتصاد السوداني ردحاً من

([1]) المرجع السابق ص 11

الـزمن عـن طريـق تحجـيم سـيطرة القطـاع العـام علـى النشـاط الاقتصـادي وكسـر احتكاراتـه فـي هـذا المجـال وتحريـر الاقتصـاد مـن القيـود المختلفـة وفـتح البـاب واسـعاً أمـام القطـاع الخـاص ليتـولى زمـام المبـادرة الاقتصـادية ويقـود النشـاط الاقتصادي نحو تحقيق أهداف وغايات الاقتصاد القومي .

لقـد شـهد الاقتصـاد السـوداني خـلال تلـك المرحلـة عـدة تطـورات ، منهـا مـا كـان سـالباً ومنهـا مـا كـان إيجابيـاً. ففـي السـنوات الأربـع الأولـى لتطبيـق سياسـة التحريـر الاقتصـادي حـدث اضـطراب واضـح فـي أداء الاقتصـاد القـومي عبـرت عنـه عـدة مؤشـرات كليـة أبرزهـا الارتفـاع المضـطرد فـي معـدلات التضـخم، والتـي وصـلت إلـى 166% فـي العـام 1996، وكـذلك التـدهور الكبيـر فـي قيمـة العملـة الوطنيـة والتشـوهات الواضـحة فـي سـعر الصـرف، كمـا تراجـع معـدل نمـو النـاتج المحلـي الإجمـالي إلـى مسـتويات متدنيـة بلغـت 1.8% عـام 1991م، فيمـا انخفضـت اعتمـادات التنميـة فـي الموازنـة العامـة إلـى 50%، فـي الوقـت الـذي تفاقمـت فيـه الـديون الخارجيـة حتـى بلغـت فـي العـام 1996م حـوالي 17 مليـار دولار[1] .

غيـر أن تحسـناً واضـحاً طـرأ علـى أداء الاقتصـاد السـوداني بعـد ذلـك بفضـل الإصـلاحات التـي جـرت فـي السياسـات الاقتصـادية الكليـة منـذ يوليـو 1996م فـي إطـار تطبيـق إسـتراتيجية الإصـلاح الهيكلـي الاقتصـادي الشـاملة خـلال الفتـرة مـن 1996-2002م . ومـن مظـاهر ذلـك التحسـن الاسـتقرار النسـبي الواضـح الـذي حـدث فـي الاقتصـاد السـوداني خـلال تلـك الفتـرة ومـا بعـدها، حيـث أظهـرت مؤشـرات الأداء الكلـي للاقتصـاد تطـوراً ملحوظـاً . فقـد انخفضـت معـدلات التضـخم إلـى مسـتويات متدنيـة جـداً بلغـت 8% عـام 2000، بعـد أن كانـت 166% عـام 1996م. كمـا شـهد سـعر الصـرف اسـتقراراً كبيـراً، ولمـدة تزيـد عـن الـثلاث سـنوات، فيمـا عـاد معـدل نمـو النـاتج المحلـي الإجمـالي إلـى الارتفـاع، حيـث بلـغ فـي المتوسـط حـوالي 6% خـلال السـنوات 1997-2000م. وقـد سـاعد علـى ذلـك التحسـن دخـول الـنفط منـذ العـام 1998م ضـمن المكونـات القطاعيـة للاقتصـاد السـوداني، فضـلاً عـن دخولـه ضـمن هيكـل الصـادرات السـودانية منـذ العـام 1999م. وقـد ضـمن هـذا الوضـع المتحسـن نوعـاً مـن الاسـتقرار النسـبي فـي الاقتصـاد السـوداني حتـى العـام 2008، علـى الـرغم مـن حـدوث أزمـات سياسـية

([1]) المرجع السابق ص 12

داخلية جرّت علي السودان تبعات وخيمة على مستوى الجبهة الداخلية وعلى مستوى علاقاته الخارجية ، كما فعلت أزمة دارفور.غير أن ذلك الاستقرار النسبي الذي تمتع به الاقتصاد السوداني أخذ في التراجع منذ العام 2009م تحت تأثير عوامل عديدة، أبرزها التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي الجاري (غير التنموي) بسبب العديد من الاستحقاقات التي فرضتها الظروف السياسية منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل في العام 2005، وكذلك متطلبات مواجهة أزمة دارفور واحتواء مشكلة شرق السودان، فضلاً عن تداعيات آثار الأزمة المالية العالمية التي ظهرت عام 2008م وامتدت إلى ما بعد ذلك . حيث كان لانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية في العام 2009م، جراء تلك الأزمة، انعكاساتها على الموازنة العامة في السودان ، بالإضافة إلي تأثر الواردات السودانية بحكم تأثير تلك الأزمة علي الدول التي يستورد منها السودان. وقد شكلت تلك الآثار ضغطاً كبيراً علي الإيرادات العامة إلى البلاد، مما اضطر الحكومة إلي زيادة فئات ضريبة القيمة المضافة وفرض رسوم إضافية علي الواردات مع إضافة رسوم وجبايات جديدة على المستويين الاتحادي والولائي، الأمر الذي أدي إلي زيادة تكاليف الإنتاج وثم ساهم في إحداث حالة من الركود الاقتصادي .

إن أبرز ملامح التحولات في النظام الاقتصادي في السودان خلال العشرين عاماً الماضية، بجانب التحول إلي نظام اقتصاد السوق، هو التوجه نحو تعميق إسلام النظام المصرفي. حيث تم اعتماد نظام الصيرفة الإسلامية بشكل كامل في تعاملات المصارف السودانية سواءً فيما يتعلق بقبول الودائع أو منح التمويل. فضلاً عن استخدام أدوات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية فيما يختص بعملية إدارة السيولة في الاقتصاد الكلي. وفي تطور لاحق في هذا السياق تم اعتماد النظام المصرفي المزدوج، القائم على العمل وفقاً للنظام المصرفي الإسلامي في الشمال والنظام المصرفي التقليدي في الجنوب.

ولاشك أنه كان لتلك التحولات تأثيرها المباشر على أداء الاقتصاد السوداني، لاسيما وأنها ترتبط بشكل وثيق بواحدة من أهم السياسات الاقتصادية الكلية، ألا وهي السياسة النقدية.

إذاً ، ومن خلال هذا الاستعراض التاريخي للتطورات التي مر بها الاقتصاد السوداني منذ الاستقلال، وعبر مراحل مختلفة، يلاحظ بوضوح ذلك

الاضطراب الذي اتسمت به مساراته وتوجهاته وحركة تطوره، وعلى ضوءه تشكلت ملامحه وسماته. فمن اقتصاد قائم على مزيج من اقتصاد السوق والتخطيط التأشيري إلى آخر مناقض له قائم على التحكم الحكومي والتخطيط المركزي، ثم إلى ثالث منفتح ومتحرر تماماً من القبضة الحكومية وقائم على توليفة غير متناغمة من منهج اقتصاد السوق الحر ومنهج الإسلام في الاقتصاد. فالاول يعتمد على مبدأ تعظيم الأرباح كمحفز ومحرك أساسي للنشاط الاقتصادي، والثاني يعتمد على مبدأ تحقيق العدالة في المعاملات الاقتصادية وتوزيع مكاسبها.

هذا الإضطراب الكبير في مسار الاقتصاد السوداني والتحول الجذري من نظام اقتصادي إلى آخر على النقيض منه تماماً ، بجانب عدم الاستقرار السياسي والصراعات والأزمات الداخلية التي ظلت سمة غالبة في الدولة السودانية منذ الاستقلال، هو ما أقعد بالسودان اقتصادياً وحال بينه وبين إحراز أي تقدم اقتصادي ذو قيمة نوعية كبيرة ومفصلية، على الرغم من توفره على ثراء وتنوع مواردي كبير لم يتوفر لغيره من دول عديدة فاقته بمراحل بعيدة في الميدان الاقتصادي [1]

المبحث الثاني:الاستثمار الاجنبي في السودان

اولا: مشاكل ومعوقات الاستثمار في السودان

بالرغم من التحسن الواضح في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للسودان في السنوات الاخيرة خصوصا بعد تصدير البترول في عام 1999الا ان حجم الاستثمارات الاجنبية مازال دون الطموح.ويعزي ذلك الي بعض المعوقات والاشكاليات التي تجابه الاستثمار الاجنبي بالبلاد والتي تحتاج الي معالجات عاجلة وسريعة حتي يمكن الحفاظ علي استمرارية وديمومية المشاريع القائمة واستقطاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية استقلال لموارد وثروات يتمتع بها السودان وتفجيرا لطاقات كامنة ومحبوسة . [2]
هناك مشاكل ومعوقات مشتركة تعاني منها القطاعات الاستثمارية وان كان تأثيرها يختلف من قطاع لاخر الا انها تظل تلقي بظلالها القائمة واثارها السالبة علي تلك الاستثمارات وتعوق من مسيرتها وتحد من انطلاقها . كما ان لكل من تلك القطاعات

([1]) المرجع السابق ص 13

([2])وزارة الاستثمار، ادارة البحوث والمعلومات، دراسة حول معوقات الاستثمار في السودان، يناير2011

مشاكله الخاصة به. فالمشكلة الاولي التي تواجه الاستثمار بالسودان هي عدم الاستقرار السياسي،والعامل الاخر هو الحرب والتي استمرت لعقود من الزمان وايضا درج القائمون بالامر علي تعديل القوانين المتعلقة بالاستثمار من حين لاخر .وكذلك فان التعديلات المستمرة في الوظائف المتخصصة في هذا الشان وتحويل الاستثمار الي اكثر من وزارة في فترات متقاربة . ادي ذلك لغياب الاستثمار كما ان الولايات لم تنافس بشكل كبير في اجتذاب رووس الاموال ليقتصر الاستثمار في معظمه علي ولاية الخرطوم [1].

ويمكن ان نميزالعديد من المشاكل التي تواجه جميع انماط الاستثمارات الاجنبية وتشمل الاتي:

1- ضعف البنيات التحتية وانعدامها:

ضعف البنيات التحتية اللازمة للاستثمار والخدمات الاساسية والمساعدة في بعض ولايات السودان وانعدامها تماما في كثير من الولايات ظل يشكل معموقا من معوقات الاستثمار بالبلاد وعقبة في طريق انطلاق تلك الاستثمارات وجذبها

2- تضارب الاختصاصات بين الوزارات والسلطات الولائية

يتلخص ذلك احيانا في عدم تطبيق الاعفاءت والامتيازات التي تمنحها وزارة الاستثمار او عدم الاعتراف بتلك القرارات ،والتقاطع بين قانون الاستثمار وبعض القوانين الاخري بالبلاد.

3- الجبايات والرسوم المحلية والولائية المتعددة.

ظلت هذه الرسوم المفروضة من قبل تلك الجهات تمثل هاجسا للمستثمرين فبالاضافة لتسببها في ارتفاع تكلفة الانتاج والخدمات فهي كثيرة ومتعددة وتشكل ازعاجا، وفي بعض الاحيان نجد ان اسلوب تحصيلها فيه شي من الاستفزاز للمستثمرين.

([1]) محمد الناير محمد النور، الاقتصاد السوداني في ظل المتغيرات المعاصرة، ص9

4- عـــدم اعتمـــاد الحســـابات الختاميـــة التابعـــة للشـــركات وفـــي بعـــض الاحيـــان لايعتـــرف ديـــوان الضـــرائب وديـــوان الزكـــاة بالحســـابات الختاميـــة والمرفقـــة بواسطة مراجعين قانونيين معتمدين.

5- ارتفـــاع تكلفـــة الانتـــاج والخـــدمات وتـــاتي اســـعار الكهربـــاء المرتفعـــة علـــي رأس الاســـباب التـــي تـــؤدي الـــي ارتفـــاع تكلفـــة الانتـــاج والخـــدمات، وكـــذلك الوقـــود والميـــاه والمحروقات الاخري.

6- عـــدم وضـــوح السياســـات الماليـــة والنقديـــة وديمومتهـــا وهنـــاك سياســـات يعتمـــدها بنـــك الســـودان المركـــزي وتنفـــذها البنـــوك التجاريـــة تتعلـــق بتســـوية المعـــاملات الاســـتيرادية(خطابـــات الاعتماد،الكمبيالات،الهـــامش النقـــدي)،هـــذه يـــتم تعـــديلها مـــن فترة لاخري بمفاهيم غير معروفة للمستثمرين مما يخلق بعض الارتباكات

7- بـــطء الاجـــراءت ويتمثـــل فـــي اجـــراءت بعـــض الجهـــات ذات الصـــلة وخاصـــة فيما يتعلق بتخليص مدخلات الانتاج من مواد خام وسلع راسمالية

8- قـــوانين العمـــل:قـــوانين العمـــل فـــي كثيـــر مـــن الاحيـــان لاتتماشـــي وروح الاستثمار وليس في صالحه.

9- الضبابية وعدم الوضوح في التعامل .

يفاجـــأ المســـتثمر الاجنبـــي عنـــد شـــروعه فـــي تشـــيد المشـــروع وعنـــد بدايـــة التشـــغيل بعـــدد مـــن المتطلبـــات والاجـــراءت والرســـوم لـــم تكـــن فـــي حســـاباته مـــن قبل ولاعند شروعه في الاستثمار مما يؤثر في مسيرة المشروع.

10- عـــدم وجـــود خارطـــة اســـتثمارية بهـــا المعلومـــات والاحصـــائيات الكافيـــة عـــن الاستثمار والموارد بالبلاد والتي تعين المستثمر علي اتخاذ القرار الصائب.

11- مشـــكلة تخصـــيص الاراضـــي للمشـــاريع الاســـتثمارية بالولايات،هـــذه المشـــكلة اصـــبحت تـــؤرق المســـتثمرين بالـــذات الاجانـــب مـــنهم بـــدعوي ان الارض ولائية[1].

([1]) المرجع السابق ص 12

ثانيا: عوامل جذب الاستثمار الاجنبي

شهد السودان خلال الفترة 1996-2006تنامي تدفقات الاستثمار الاجنبي ،حيث اصبح من اكثر الدول استقطابا للاستثمارات الاجنبية المباشرة على المستويين العربي والافريقي ويتضمن تقرير الاستثمار العالمي للعام2006ان حجم الاستثمارالاجنبي المباشر قد ارتفع من 0.55 مليار دولار في العام 1975الي1.306مليار دولار بنهاية العام2006اي مايعادل24ضعفا. هنالك مجموعة من الدراسات والادبيات تعرضت للعوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر على اساس تحليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لحالات تطبيقية على مستوي الدول اوالمناطق الجغرافية في العالم ومعظم هذه الدراسات تميل الي استبعاد الراي الذي كان سائدا من قبل بأن الدول بوسعها جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تقديم الحوافز المختلفة مثل الاعفاءت الضريبية على الارباح والسماح للمستثمرين بتحويل الاموال الي الخارج والغاء وتقليص قائمة القطاعات التي يحظر الاستثمار الاجنبي الدخول اليها والسماح بملكية الاعمال وغير ذلك من المحفزات المشابهة .هذه العوامل لم تعد كافية لوحدها في جذب الاستثمارات الاجنبية لدول معينة وذلك لان كل دول العالم تطبق هذه الامتيازات بل وقد تتنافس في زيادة مساحة كل منها بمعني ان هذه الامتيازات لم تعد تمثل ميزة نسبية لاي دولة ولكن اصبحت شروط اساسية في كافة انحاء العالم. [1]

وانما هنالك عوامل اخري يجب توفرها في كل دولة مضيفة للاستثمار اهمها مايلي:

1. الكفاية الحدية لرأس المال:(marginale effeciency of capital)

اول من لفت الانظار اليها جون مينارد كينز الاقتصادي الانجليزي المعروف ،وتعرف بانها المعدل الذي تتساوي عنده قيمة التدفقات السنوية المتوقعة للعائد من الاستثمار مع سعر الفائدة او هامش الارباح .فاذا ازداد تفاؤل المستثمرين بالتدفقات المستقبلية ارتفعت الكفاءة الحدية راس المال بالمقارنة مع هامش الارباح مما يشجع الاستثمارات الجديدة.

([1]) اسامة النور محمد سعيد، دراسة بعنوان-عوامل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر تجربة السودان، مجلة المصرفي، العدد الثاني والاربعون يونيو2008ص(4)

2. حجم السوق المحلي: ويقاس هذا المتغير بالناتج المحلي الاجمالي
3. معدل النمو الاقتصادي للدولة : ويقاس بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لخمس سنوات سابقة علي سنة التقدير ويستخدم هذا المعدل كعامل للتوقعات المستقبلية لنمو السوق المحلي.
4. متوسط دخل الفرد :ويقاس كمتوسط الناتج المحلي الاجمالي للفرد ويستخدم لقياس حجم الطلب الفعال علي السلع والخدمات.
5. محدد راس المال البشري: ويقصد به توفر القوي العاملة المتعلمة بدرجة كافية ومهارة عالية
6. تحسن النظم الاقتصادية الداخلية لمواكبة التغيرات التي تحدث علي نطاق العالم والتي تشمل .تطوير التشريعات ذات الصلة بالاستثمار كتعديل القوانين الخاصة بالتمليك وتخفيف القيود المفروضة علي المستثمرين الجانب والغاء واختصار التعقيدات الادارية الروتينية المطلوبة لانشاء الشركات والمشاريع فضلا عن منح المزايا والحوافز التشريعية المشجعة للاستثمار.

ولتشجيع وجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية للسودان جاءت الاهداف العامة الكلية والسياسات للخطة الخمسية(2007-2011) في محور الاستثمار الاجنبي مشتملة علي الاتي: [1].

أ- تشجيع زيادة الاستثمارات الاجنبية والمباشرة نحو البلاد من خلال تحسين بيئة الاستثمار وتوفير الحوافز ذات المردود الايجابي للاقتصاد الوطني وتبسيط القوانين وترشيد الحوافز الاستثمارية.
ب- دعم وتشجيع الاستثمار في مجال المشاريع المشتركة في اطار اتفاقيات التعاون والتكامل الاقتصادي والاجتماعي خاصة مع دول الجوار ودول النيباد.
ت- متابعة تنفيذ الاستثمارات الاجنبية وتعظيم منافعها في مقابلة عبئها وتكلفتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
ث- دعم وبناء القدرات البشرية والمؤسسية في مجالات الاستثمار الاجنبي خاصة دراسات الجدوي والتقويم والترويج الاستثماري.

([1]) وزارة الاستثمار، تقرير عن حصر وتحليل الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان، مارس2011ص3

ج- توجيه الاستثمارات الاجنبية لتمويل مشروعات التنمية في الولايات الاقل نموا من خلال زيادة الحوافزوالمزايا التشجيعية للمستثمر.

اما في مجال الاهداف الكمية تمت الاشارة الي اجمالي الاستثمار في الاطار الكلي للاقتصاد موزعا بين القطاع الحكومي والخاص وفقا لما يوضحه الجدول رقم(1)

جدول رقم(1):

الاستثمارات الكلية موزعة بين القطاع الحكومي والخاص:

الخطة الخمسية(2007-2011):مليار جنيه

البيان / القطاع الحكومي	20007	2008	2009	2010	2011
التنمية القومية	39.4	47.0	50.3	55.8	62.0
التنمية الولائية	45.0	50.2	55.5	62.2	69.3
حكومة الجنوب	7.4	9.0	9.8	10.8	11.9
جملة القطاع العام	91.8	106.2	115.6	128.8	143.2
القطاع الخاص	163.2	193.6	232.8	277.1	326.9
الاستثمارات الكلية في الاطار الكلي	255.0	299.8	348.4	405.9	470.1
نسبة القطاع العام لاجمالي الاستثمارات	%36	%35	%33	%32	%30
نسبة القطاع الخاص لاجمالي الاستثمارات	%64	%65	%67	%68	%70

المصدر: الخطة الخمسية(2007-2011)م المجلد الثاني الجزء الثاني(أ) الاهداف الكلية والمالية (المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي)

ملحوظة:هذه الارقام تم حسابها بقيمة الجنيه قبل العام2011

وبما ان جهاز الاستثماريعتبر الجهة الاتحادية المختصة بوضع الخطط والاستراتيجيات في مجال الاستثمار بالبلاد وضع نصب عينيه هذه الاهداف

الكليـــة والسياســـات وضـــمنها فـــي خطتـــه الخمســـية الاولـــي مـــن الاســـتراتيجية القوميـــة ربـــع القرنيـــة . هـــدفت هـــذه الخطـــة الخمســـية لجهـــاز الاســـتثمار الـــي تهيئـــة المنـــاخ الملائم لجذب الاستثمار وذلك عن طريق الاتي: [1]

1)العمـــل علـــي ازالـــة التعـــارض بـــين قـــانون تشـــجيع الاســـتثمار والقـــوانين ذات الصلة من خلال االمجلس الاعلي للاستثمار.

2)تبسيط الاجراءت وتبني التعاملات الالكترونية.

3)التنسيق مع الجهات ذات الصلة لتوفير البنيات الاساسية.

4)توفير الكوادر المقتدرة والمتخصصة وتهيئة بيئة العمل.

5)الترويج لزيادة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية وذلك عبر الاتي:

أ- تـــوفير المعلومـــات عـــن فـــرص ومجـــالات واولويـــات الاســـتثماربناء علـــي الخريطة الاستثمارية وخرط الولايات وميزها النسبية.

ب- المســـاعدة فـــي اعـــادة هيكلـــة وحـــدات الاســـتثمار بالولايـــات بانشـــاء المفوضيات وتطبيق فكرة مشروع النافزة الواحدة.

ت- تحديث نظم واليات اساليب الترويج .

ث- تفعيـــل النشـــاط الاســـتثماري والتـــرويج بالـــدول ذات الثقـــل والوجـــود الفاعـــل في اسواق المال والمنتديات العالمية.

ج- تنشـــيط وتفعيـــل الاتفاقيـــات الثنائيـــة والمتعـــددة الاطـــراف وتوثيـــق الصـــلة مـــع منظمات ضمان الاستثمار الاقليمية والعالمية وخارج السودان.

ح- تحـــديث الموقـــع الالكترونـــي وترجمـــة المحتـــوي الـــي اللغـــات الحيـــة والتركيز علي المادة الشاملة ومرشد الاجراءت.

خ- تكثيـــف العمـــل الاعلامـــي داخليـــا وخارجيـــا لابـــراز امكانـــات الســـودان الاستثمارية وموارده الطبيعية.

د- المشاركة في الملتقيات والمعارض داخل وخارج السودان.

([1]) المرجع السابق ص 5

ثالثا: قوانين الاستثمار في السودان خلال الفترة(1990-2013)

تـــاتي اهميـــة دراســـة ســـمات وملامـــح قـــانون الاســـتثمار باعتبـــار القـــانون مـــن محـــددات منـــاخ الاســـتثمار الســـائد فـــي قطـــر مـــا .وقـــد شـــهدت الفتـــرة مـــن العـــام1956 وحتـــي الان صـــدور عـــدد مـــن القـــوانين التـــي مـــن شـــأنها توضـــيح العلاقـــة بـــين المســـتثمر والجهـــات المختصـــة بشـــأن الاســـتثمار وفـــي هـــذا الجانـــب نســـتعرض هـــذه القوانين:-

1- التطورات في التشريعات الاستثمارية منذ الاستقلال.
2- قانون تشجيع الاستثمار لسنة1999تعديل2003م.
3- قانون تشجيع الاستثمار القومي لسنة2013
4- مقارنة بين قانون الاستثمار الحالي وبعض قوانين الدول المجاورة.

التطورات في التشريعات الاستثمارية منذ الاستقلال.[1]

أ- اهتمت الدولة بالاستثمار والتنمية منذ الاستقلال وحتي الان.
ب- يـــدلل اهتمـــام الدولـــة بالاســـتثمار صـــدور العديـــد مـــن القـــوانين التـــي تشـــجع علي الاستثمار.
ت- النظـــرة للاســـتثمار فـــي الفتـــرة مابعـــد الاســـتقلال فـــي1956وحتـــي 1979كانـــت نظـــرة اقطاعيـــة اي اهتمـــت بتنميـــة قطاعـــات معينـــة كتشـــجيع الاستثمار في القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات.
ث- تـــم توحيـــد لقـــانون الاســـتثمار ليشـــمل كـــل القطاعـــات وذلـــك فـــي الفتـــرة من1980وحتي 2013.
ج- يمكـــن التعـــرف علـــي هـــذه القـــوانين المتعاقبـــة بتقســـيم فتـــرات صـــدورها الـــي مرحلتين:-

المرحلة الاولي: الاستثمار القطاعي:-

تحـــددت هـــذه المرحلـــة بـــالفترة مـــن1956وحتـــي 1979وقـــد صـــدرت خـــلال هـــذه الفترة عدة قوانين قطاعية نذكر منها علي سبيل المثال الاتي:-

(1) محمد الهادي ابوبكر، ورقة عمل بعنوان، قانون تشجيع الاستثمار، وزارة الاستثمار يونيو 2005ص(5) .

1. قانون الميزات الممنوحة لسنة1956م

- وهوا اول قانون صدر للاستثمار في السودان.
- سلطة تنفيذه كانت من صلاحيات وزير التجارة والصناعة والتمويل والتعاون.
- يشجع القانون الاستثمار في القطاع الصناعي وذلك في محاولة لتغيير تركيبة الاقتصاد من اقتصاد زراعي رعوي الي قطاع صناعي.
- لم يشجع قانون الميزات الممنوحة لسنة1956الاستثمارات الاجنبية خشية من عودة الاستعمارللبلاد.

2. قانون تنمية الاستثمار الزراعي وتشجيعه لسنة1976م[1]

- صدر هذا القانون بغرض تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي.
- سلطات تنفيذ القانون منحت لوزير الزراعة والموارد الطبيعية والثروة الحيوانية.
- تمنح الامتيازات والضمانات للمستثمرين بعد موافقة وزير المالية.

المرحلة الثانية: القوانين الموحدة:[2]

برز اتجاه عام لتوحيد قوانين الاستثمار وتوحيد الجهة التي تشرف علي الاستثمار في السودان وذلك في عام1979.وذلك نتيجة لما برز من سلبيات خلال تجربة تطبيق القوانين القطاعية في المرحلة الاولي واسوة بالدول العربية.

فيمايلي سرد مختصر عن تدرج هذه القوانين:-

- قانون تشجيع الاستثمار لسنة1980صدر لتحقيق الاهداف التالية:
- تحقيق النظرة الشمولية للاستثمار والتي تفقدها القوانين القطاعية.
- الالتزام الدولي من قبل البلاد بتطبيق نصوص واحكام الاتفاقيات الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية1982.
- الاهتداء بتجارب الدول الرائدة في مجال الاستثمار.

([1])المرجع السابق ص(7)

([2])المرجع السابق ص(7)

1-الملامح العامة والمميزة التي يمنحها قانون الاستثمار لسنة 1980تتلخص في:

- وحد الجهة التي يتعامل معها المستثمر.
- تميز بانه قانون جوازي اعطي الحق لوزير المالية في منح الامتيازات حسبما يراه.
- وردت ضوابط فاعلة بالنسبة للمستثمرين الاجانب وذلك بان لايتم الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية الا بعد موافقة وزير المالية.
- يمنح القانون اعفاءت ضريبية لارباح الاعمال والصادر ورسوم الانتاج واي رسوم محلية.
- يمنح القانون تخفيضا او اعفاء جمركي علي واردات المشروعات الاستثمارية .
- يمنح قطعة ارض استثمارية بالسعر التشجيعي.

2- قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1990والمعدل في1991

- صدر لمعالجة السلبيات التي صاحبت قانون الاستثمار لسنة1980.
- شجع القانون الاستثمار في كل المجالات .
- تم التنسيق مع الجهات ذات الصلة بالاستثمار(جمارك-ضرائب-تجارة).
- يمنح القانون ضمانات كخطر التأميم والمصادرة وتسهيلات كالاستيراد والتصدير دون التقيد باجراءت سجلات المصدرين والمستوردين.

- من العقبات التي واجهت تطبيق قانون الاستثمار لسنة1990هو تعارض القوانين ذات الصلة بالاستثمار مع بعض نصوص قانون الاستثمار ممادي الي تعطيل تنفيذ بعض المشروعات كقانون الاراضي.
- من سلبيات قانون1990تركيز الصلاحيات في جهة واحدة دون اي تفويض للولايات.

3. **قانون تشجيع الاستثمار لسنة1996**[1]

صدر لمعالجة السلبيات التي صاحبت قانون1990.

4. **قانون تشجيع الاستثمار لسنة1999تعديل لسنة2000**

([1])المرجع السابق ص(8)

❖ بعض السمات العامة لقانون تشجيع الاستثمار لسنة1999

- ميز القانون في منح الامتيازات بين المشروعات الاستراتيجية وغير الاستراتيجية.
- يتم اعفاء كل المشروعات الاستثمارية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية من الرسوم الجمركية علي التجهيزات الراسمالية من معدات واليات، وغيرها واعفاء لمدخلات الانتاج من ضريبة ارباح الاعمال لمدة10سنوات قابلة للزيادة.
- منح الولايات صلاحية التعديل في مشروع ولائي من تغيير غرض وادخال شريك وغيرها
- فصل القانون اجراءت الحصول علي ترخيص لاي مشروع استثماري
- تم تسهيل وتقصير اجراءت تطبيق الامتيازات الجمركية علي واردات المشروعات الاستثمارية.

❖ بالرغم من صدور القانون لمعالجة السلبيات التي صاحبت قانون الاستثمار لسنة 1996الا ان هنالك قصور في بعض بنوده منها:-

- لم يمنح القانون الولايات صلاحية منح الميزات للمشروعات الولائية بل تتم التوصية فقط من الوزير الاتحادي للموافقة علي الميزات المطلوبة.
- لم يتم تحديد الجهة التي تمنح الضمانات للمشروع الاستثماري.

قانون تشجيع الاستثمار لسنة1999تعديل2003م:[1]

تم تعديل قانون تشجيع الاستثمار لسنة2003صاحبه تعديل في قانون الجمارك والضرائب لتبسيط الاجراءت وخلق توازن بين تشجيع الاستثمار وتحقيق الايرادات القومية ممثلا في الامتيازات الممنوحة خاصة الاعفاءت من ضريبة ارباح الاعمال حيث اصبحت عشر سنوات للمشروع الاستراتيجي كحد اقصي بدلا عن عشر سنوات كحد ادني علي ان يظل الاعفاء من نفس الضريبة علي المشروعات غير الاستراتيجية لمدة لاتزيد عن خمس سنوات كحد اقصي. اما بالنسبة للجمارك فقد تم توحيد المعاملة وجعلها ميزة تلقائية يمنح بموجبها الاعفاء الكامل علي التجهيزات الراسمالية وفرض رسوم بواقع 3%علي مدخلات الانتاج . اما بالنسبة لاعادة تأهيل

([1])المرجع السابق ص(17)

المشـــروعات القائمـــة فقـــد تـــم تعـــديل فـــي قـــانون الضـــرائب لتصـــبح الضـــريبة بواقـــع 10%بـــدلا عـــن20%تمـــنح تلقائيـــا بعـــد اكمـــال المشـــروع لاعـــادة التأهيـــل والوصـــول الـــي الطاقـــة الانتاجيـــة المســـتهدفة ،ويشـــكل ذلـــك القطـــاع الصـــناعي فقـــط حيـــث لاتمـــنح القطاعـــات الاخـــري ايـــة امتيـــازات ضـــريبية بعـــد انقضـــاء فتـــرة الاعفـــاء الممنوحة للمشروع.

الميزات التفضيلية:-

فقـــد شـــمل فـــي تعـــديل القـــانون 2003أن يـــتم مـــنح الميـــزات التفضـــيلية بســـلطة جوازيـــة لـــوزير الاســـتثمار بموافقـــة وزيـــر الماليـــة وبالتشـــاور مـــع الـــوزير المخـــتص وقد كانت قبل التعديل بسلطة الوزير فقط.

قانون تشجيع الاستثمار القومي لسنة2013[1]

❖ **اهداف القانون**

يهـــدف هـــذا القـــانون الـــي تشـــجيع الاســـتثمار فـــي المشـــاريع التـــي تحقـــق اهـــداف الاســـتراتيجية القوميـــة وخطـــط التنميـــة والمبـــادرات الاســـتثمارية مـــن قبـــل القطـــاع الخـــاص الســـوداني وغيـــر الســـوداني ،والقطـــاع التعـــاوني ،والمخـــتلط ،والعـــام ،اعادة التاهيل والتوسع في المشاريع الاستثمارية.

❖ **مجالات الاستثمار القومي**

يشـــجع هـــذا القـــانون الاســـتثمار علـــي المســـتوي القـــومي ،لتحقيـــق اهـــداف التنميـــة والاستثمار ،في المجالات المختلفة حسبما تقرره اللوائح.

❖ **حظر التمييز بين المشاريع:**

1- لاغـــراض هـــذا القـــانون لا يجـــوز التمييـــز بـــين المســـتثمر بســـبب كونـــه ســـوداني اوغيـــر ســـوداني او بســـبب كونـــه قطاعـــا عاما،اوخاصـــا،اوقطاعا تعاونيـــا، اومشترك.

2- لايجـــوز التمييـــز بـــين المشـــاريع المتماثلـــة فـــي المنـــاطق المماثلـــة ،فيمـــا يتعلـــق بمنح الميزات اوالضمانات.

([1])الجهاز القومي للاستثمار –قانون تشجيع الاستثمار القومي –لسنة2013

❖ الاعفاءات والامتيازات

الاعفاءات :

1- الاعفاء من الضريبة علي القيمة المضافة: تعفي واردات المشاريع من التجهيزات الراسمالية من الضريبة علي القيمة المضافة وفق القائمة المعتمدة من الجهاز.

2- **الاعفاءت الجمركية:- يجوز للجهاز منح المشروع الاعفاء من الاتي:**

1. الرسوم الجمركية علي التجهيزات الراسمالية التي لم ترد في التعريفة الجمركية،وذلك بالتنسيق مع الوزارة المختصة،علي ان يكون الاعفاء للمشروع الاستثماري الولائي،بتوصية من الوزير الولائي،لرئيس الجهاز.
2. الرسوم الجمركية لوسائل النقل وذلك باستثناء العربات الادارية(الصوالين سعة اكثر من 1000سي سي والبكاسي غمارتين والاستيشن).
3. تخضع مدخلات الانتاج للمشاريع الاستثمارية ،والتي لم ترد في التعريفة الجمركية لذات فئة الرسوم الواردة علي مدخلات الانتاج ،في التعريفة الجمركية وفقا لماتحدده اللوائح.

❖ الامتيازات:

1. علي الرغم من احكام اي قانون اخر يجوز للجهاز ،ان يخصص الاراضي اللازمة لقيام المشروع الاستثماري القومي والاستراتيجي بالسعر التشجيعي وذلك بالتنسيق مع سلطات الولايات.
2. يجوز للجهاز تجديد مدة منفعة الارض التي يقام عليها المشروع بالتنسيق مع سلطات الولايات.
3. تقوم الجهات المختصة بالولايات بتسجيل الاراضي للمشاريع الصناعية والخدمية والتخطيط التفصيلي والفني ،وعمل الخرائط اللازمة وايداعها لدي الجهاز ليقوم بتخصيصها.
4. تقوم الجهات المختصة بالولايات ،ذات الصلة بتسجيل الاراضي الزراعية والمسح الفني والتخطيط التفصيلي وايداعها لدي الجهاز ليقوم بتخصيصها.

❖ ضمانات وتسهيلات الاستثمار:

.1- يتمتع المشروع القائم وفقا لاحكام هذا القانون،بالضمانات والتسهيلات الاتية:

أ- عدم تأميم او حجز اومصادرة او الاستيلاء علي اصول وعقارات المشروع كلها اوبعضها،الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفوري.

ب- عدم الحجز علي اموال المشروع اومصادرتها اوالاستيلاء عليها اوتجميدها اوالتحفظ عليها اوفرض حراسة عليها الا بامر قضائي او من النيابة المختصة.

ت- اعادة تحويل المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع اوتصفيته اوالتصرف فيه باي وجه من اوجه التصرف بموافقة الجهازوشريطة الوفاء بجميع الالتزامات المستحقة عليه قانونا.

ث- اعادة تصدير اوبيع اوالتنازل عن الالات والمعدات والبضائع والاجهزة ووسائل النقل والمستلزمات الاخري التي استوردت علي ذمة المشروع في حالة عدم تنفيذ المشروع كليا اوجزئيا متي ماتم الوفاء بجميع الالتزامات المستحقة قانونا.

ج- تحويل الارباح وتكلفة التمويل عن راس المال الاجنبي او القروض ،بالعملة التي يتعامل معها بنك السودان المركزي اوالقروض في تاريخ الاستحقاق وذلك بعد سداد الالتزامات المستحقة قانونيا علي المشروع.

ح- استيراد المواد الخام التي يحتاجها المشروع ومنتجاته.

2-يحدد راس مال المستثمر بالنقد الاجنبي وتقييم عناصر راس المال العيني بواسطة الجهاز بالتنسيق مع الجهات المختصة.

3-يتمتع المستثمر بالاتي:

a. استجلاب العمالة المرخص لها وفقا للشروط والضوابط التي تحددها القوانين واللوائح المنظمة لذلك.

b. حصول المستثمر الاجنبي علي تراخيص عمل والاقامة له ولعائلته طوال مدة تنفيذ وتشغيل المشروع وفقا للقوانين المنظمة لذلك.

4-لاتخضع اجور وعلاوات العاملين غير السودانيين الذين يعملون في المشروع للتامين الاجتماعي.

رابعا:- مقارنة بين قانون الاستثمار الحالي وبعض قوانين الدول المجاورة:-

لقياس مدي جاذبية قانون الاستثمار لابد من اجراء بعض المقارنات فيما يحوي من امتيازات مشجعة للمستثمرين لولوج مجال الاستثمار،وقد أجرينا مقارنة بين قانون الاستثمارمع قوانين الاستثمار ببعض دول المنطقةوتشمل(6) دول هي :

الاردن،السعودية، سوريا،مصر،اليمن،وموريتانيا،وقد تضمنت المقارنة الامتيازات الجمركية والضريبية والتسهيلات وشروط منح الترخيص للاستثمار الاجنبي وتوظيف العمالة والمجالات ذات الاولوية ،وتلك التي يحظر الاستثمار الاجنبي الدخول فيها.

ومن المقارنة نجد ان القانون السوداني يعادل القوانين الاخري في الاتي:-

- عناصر مكونات راس المال.
- اهداف القانون.
- المدة الزمنية للحصول علي الموافقة المبدئية.
- حقوق المستثمر نحو حق شراء وتملك العقارات،حق فتح حساب والاقتراض من البنوك ،حق ادخال الشركاء.

ويتفوق عن القوانين الاخري فيما يلي:-

- لايضع حدود وشروط للملكية للمستثمر الاجنبي.
- يسمح بالاستثمار في جميع المجالات بينما نجد في بعض الدول العربية مجالات لايسمح للاستثمار فيها(النفط، الغاز،المعادن) اليمن وموريتانيا.
- في اجراءت الحصول علي الترخيص لايشترط وجود ماركة وطنية كما في الدول الاخري.
- تحويل ارباح المشروع دون شروط.

ويقل عن القوانين الاخري في الاتي:-

- منح الاعفاءت الضريبية نجدها تصل الي عشرين عاما في بعض الدول العربية.
- منح اعفاءت ضريبية اضافية لكل 25%او50%زيادة في الانتاج ولمدة محددة قد تصل الي اربع سنوات مثال الاردن وسوريا.
- منح اعفاءت اضافية للمشاريع الخدمية(المستشفيات،الفنادق) بشرط مرور سبع سنوات علي استفادتها من الميزات.
- اعفاء قطع الغيار والمواد الخام الاولية من الرسوم الجمركية.
- اعفاء مواد البناء والمواد الاولية ونصف المصنعة(موريتانيا).
- اعفاء الشركات من ضريبة الطابع ،الدمغة .رسوم توثيق العقود وبعض الدول تمنح اعفاء من كافة العوائد والفوائد علي القروض لمدة زمنية محددة.
- تقسيم المناطق الي اقاليم تمنح اعفاءت ذات حافز استثنائي تنفيذالاستراتيجيات الدول(مصر، الاردن) .

فلسفة الاستثمار:

ان الهدف من صدور قوانين متعاقبة للاستثمار هو معالجة القصور ومنح اكبر قدر من الامتيازات والتسهيلات لجذب المستثمرين للاستثمار في السودان الا ان هذا الهدف لم يتحقق وظل الاستثمار علي ما هو عليه منذ الاستقلال وحتي الان وذلك لعدة عوامل منها:-

- لم يتم تطبيق كامل لاي قانون صدر للاستثمار.
- كثرة اصدار قوانين للاستثمار في فترات زمنية متقاربة افقد الثقة في الاستثمار في السودان خاصة من جانب الاجانب.
- عدم التزام الدولة بمنح الامتيازات الكاملة

❖ أن الاستثمار في السودان وخلال عمره الطويل وفي غياب خريطة استثمارية موجهة ظل يسير وفقا لرغبات المستثمرين مما ادي الي ضعف في بعض القطاعات كالزراعي رغم توفر الامكانيات وعدم توازن في قطاعات اخري كالصناعي الذي تم التركيز فيه في جانب الصناعات الخفيفة وذلك لعدة اسباب منها:-

- الصناعات الخفيفة غير معقدة فنيا وذات عائد سريع.

- المستثمر السوداني يفضل دائما الدخول في استثمارات سبق لغيره الدخول فيها(التقليد).
- المستثمر السوداني لايفضل الدخول في استثمارات راس مالها كبير(يخشي المخاطرة).
- المستثمر السوداني يفضل ان يدير منشاته بنفسه والصناعات الخفيفة تتمز بالادارة السهلة.

المبحث الثالث:تطور سعر الصرف والاستثمارات الاجنبية في السودان خلال الفترة(2000-2008)

مر سعر الصرف في السودان بظروف مختلفة منذ الاستقلال ففي الفترة من 1956-1978 كانت اسعار الصرف في السودان شبه ثابتة. تميز السودان في هذه الفترة بالاستقرار النسبي لسعر الصرف وانعكس علي الاستقرار في معدل التضخم وبالتالي في اسعار السلع والخدمات، ولكن في عام 1978 اجري الرئيس نميري اول تخفيض في قيمة العملة لزيادة صادرات السودان وتحفيزها وتقليل الواردات بالاضافة الي تنفيذ سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وايضا لاستقطاب المزيد من العملات الحرة من الخارج سواء كان ذلك عن طريق الاستثمارات الاجنبية اوتحويلات المغتربين خاصة بعد ارتفاع اسعار النفط والذي استفادت منه كثير من الدول العربية الخليجية وبدأت في مشاريع البنيات الاساسية في تلك البلدان الامر الذي ادي الي زيادة طلب العمالة الاجنبية من ضمنها العمالة السودانية.ومنذ السبعينات توالت بعد ذلك الانخفاضات المتواصلة لقيمة الجنيه السوداني والتي لم تؤدي الي نتائج ايجابية للاتي:

1) صادرات السودان غير مرنة ولاتتأثر بانخفاض قيمة العملة.
2) كذلك لم يحفز انخفاض سعر العملة زيادة تحويلات العاملين بالخارج ولم تتم عبر الجهاز المصرفي ويتم تعامل المغتربين عبر السوق الاسود. في عام 1999-2011شهد سعر الصرف استقرارا نسبيا بسبب ايرادات البترول .التي وصلت الي اكثر من13مليار دولار وميزتها انها تاتي

عبـــر[1] النظـــام المصـــرفي ممـــا يمكـــن البنـــك المركـــزي مـــن اعمـــال سياســـته النقديـــة كاملـــة .وكـــذلك مكـــن الدولـــة مـــن تثبيـــت ســـعر الصـــرف ولكـــن ســـرعان ماعـــاد مـــرة اخـــري الـــي الانخفـــاض بســـبب انفصـــال الجنـــوب الـــذي ادي الـــي فقـــدان 10مليـــار دولار ســـنويا مـــن عائـــدات البتـــرول .ورغـــم المجهـــودات المبذولـــة لســـد هـــذه الفجـــوة عبـــر زيـــادة الانتـــاج المحلـــي مـــن الـــذهب والصـــادرات غيـــر البتروليـــة الا ان ســـعر الصـــرف مـــازال متذبـــذبا بســـبب انخفـــاض العائـــد من الصادرات غير البترولية والذهب. [2]

اولا: تطورسعر الصرف خلال الفترة(2000-2008):

شـــهدت الفتـــرة (2000-2008)اكبرواطـــول متوســـط معـــدل نمـــو اقتصـــادي منـــذ اســـتقلال الـــبلاد1956وذلـــك بفضـــل دخـــول مـــوارد البتـــرول فـــي ايـــرادات الميزانيـــة العامـــة واحـــدثت تطـــورات هائلـــة مـــن تـــدفقات المـــوارد الخارجيـــة فـــي مـــوارد صـــادرات البتـــرول والتـــي شـــكلت 95%مـــن حصـــيلة صـــادرات الـــبلاد الـــي جانـــب تـــدفقات الاســـتثمارات الاجنبيـــة المباشـــرة بفضـــل المنـــاخ الجـــاذب للاســـتثمار الـــذي احدثـــه ظهـــور البتـــرول فـــي الـــبلاد، والتوقيـــع علـــي اتفاقيـــة الســـلام الشـــامل فـــي 2005والاســـتقرار الاقتصـــادي الـــذي شـــهدته الـــبلاد منـــذ عـــام1997فـــي اطـــار برنـــامج اصـــلاح الاقتصـــاد الكلـــي والـــذي اشـــتمل علـــي اعـــادة هيكلـــة قطـــاع الماليـــة العامـــة والسياســـات النقديـــة ،ممـــا هيـــا تـــوفير البيئـــة والارضـــية الراســـخة للتنميـــة المستدامة وتدفق الاستثمارات الخارجية [3].

لقـــد احـــدثت هـــذه التطـــورات فـــي مـــوارد الـــبلاد الداخليـــة والخارجيـــة ومنـــاخ الاســـتقرار الاقتصـــادي نمـــوا كبيـــرا حيـــث ارتفـــع النـــاتج المحلـــي الاجمـــالي مـــن10مليـــار دولار فـــي عـــام 1999الـــي حـــوالي 53مليـــار دولار عـــام2008،وارتفـــع دخـــل الفـــرد فـــي نفـــس الفتـــرة مـــن348دولار الـــي1,393دولار كمـــا ارتفـــع متوســـط معـــدل النمـــو فـــي النـــاتج المحلـــي الاجمـــالي الحقيقـــي الـــي9%خـــلال2007،2005ممـــا وضـــع الســـودان ضـــمن اســـرع دول المنطقـــة فـــي

([1]) عبد العظيم سليمان المهل ، محاضرة بعنوان سعر الصرف في السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، 2012

([2]) المصدر السابق .

(3) عبدالوهاب عثمان شيخ موسي، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان، الجزء الثاني، مطبعة برينتك ، السودان ،ص37

النمـــو الاقتصـــادي مـــن حيـــث القيمـــة المضـــافة فـــي الاقتصـــاد وارتفـــاع الاســـتثمارات المصاحبة لذلك.[1]

لقـــد احـــدث دخـــول مـــوارد البتـــرول الـــي مفاصـــل الاقتصـــاد الســـوداني تغيـــرات كبـــري فـــي حركـــة مؤشـــرات الاقتصـــاد الكلـــي اذ اســـتقر ســـعر الصـــرف وانخفـــض متوســـط معـــدلات التضـــخم الـــي5-11%خـــلال نفـــس الفتـــرة.لقـــد تحقـــق هـــذا التطـــور الموجـــب فـــي النمـــو الاقتصـــادي فـــي الســـودان بفضـــل نجـــاح برنـــامج الاصـــلاح الاقتصـــادي 1997-1999وظهـــور البتـــرول الســـوداني وتوقيـــع اتفاقيـــة الســـلام الشـــامل واداءالبرنـــامج الاقتصـــادي متوســـط المـــدي1999-2002والـــذي اســـتطاع ان يعيـــد العلاقـــات الاقتصـــادية مـــع صـــندوق النقـــد الـــدولي والمؤسســـات العربيـــة والاقليميـــة ويمهـــد امـــام الســـودان ليبـــدا اســـتراتيجية التعامـــل مـــع الـــدول والاســـواق العالميـــة مـــن خـــلال انشـــاء علاقـــات ثنائيـــة مـــع الصـــين ومـــع الـــدول الاســـيوية والخليجية.[2].

والجدول التالي يوضح سعر الصرف خلال الفترة(2000-2008)

جدول رقم(2)

سعر الصرف خلال الفترة (2000-2008)فترة ماقبل تاثيرالازمة المالية العالمية.(جنيه)

العام	سعر الصرف
2000	2.6
2001	2.61
2002	2.63
2003	2.61
2004	2.5
2005	2.3
2006	2.01
2007	2.05
2008	2.09

المصدر تقارير بنك السودان (2000-2008)

(1) المرجع السابق ص38

(2)المرجع السابق ص39

مـــن خـــلال الجـــدول نلاحـــظ اســـتقرار ســـعر صـــرف العملـــة الســـودانية عنـــد متوســـط2.37خـــلال التســـع ســـنوات الماضـــية ممـــا كـــان لـــه الاثـــر الكبيـــر فـــي الاســـتقرار الـــذي شـــهدته حركـــة الامـــوال والتجـــارة الخارجيـــة. والســـبب فـــي ذلـــك ماشـــهدته الـــبلاد مـــن اســـتقرار سياســـي واقتصـــادي نســـبة لاتفاقـــة الســـلام الشامل2005 وايرادات البترول .

والجـــدول التـــالي يوضـــح نســـبة مســـاهمة الصـــادرات البتروليـــة فـــي الحجـــم الكلـــي للصادرات خلال الفترة(2000-2008)

جدول رقم(3)

قيم الصادرات البترولية وغير البترولية خلال الفترة(2000-2008)

(القيمة بملايين الدولارات)

العام	الصادرات البترولية	الصادرات غير البترولية	اجمالي الصادرات	نسبة مساهمة البترول في الصادرات
2000	1376.8	429.9	1806.7	%76
2001	1376.6	322.1	1698.7	%81
2002	1510.9	438.2	1949.1	%77
2003	2047.7	494.5	2542.1	%80
2004	3100.5	677.2	3777.7	%82
2005	4187.4	663.8	4824.2	%86
2006	5087.2	568.7	5656.5	%89
2007	8418.5	460.7	8879.2	%94
2008	11094	576.5	11670.5	%95
المجموع	38199.6	4451.6	42651.2	%89

المصدر تقارير بنك السودان(2000-2008)

ملحوظة: نسبة المساهمة تم حسابها بواسطة الباحث

يتضـــح مـــن الجـــدول ان قـــيم الصـــادرات البتروليـــة فـــي تزايـــد مســـتمر خـــلال هـــذه الفتـــرة (2000-2008) حيـــث وصـــلت الـــي 11094 مليـــون دولار فـــي عـــام2008

ووصلت نسبة ساهمتها الي 95%من قيمة الصادرات خلال نفس العام، وقد كان لهذه الايرادات اثر كبير في تخفيض الطلب علي العملات الصعبة واستقر سعر الصرف خلال الفترة(2000-2008) عند2.37في المتوسط. حث نجد ان الصادرات غير البترولية وفي احسن احوالها في العام2004 لم تتجاوز680مليون دولار ولم تتجاوز نسبة مساهمتها في الصادرات ال24%من قيمة الصادرات كما في العام2000 ومن الملاحظ ايضا الاعتماد شبه الكلي علي قطاع البترول في الصادرات واهمال القطاعات الاخري حيث كان الاعتماد علي صادرات البترول بنسبة 89% في المتوسط خلال هذه الفترة.

ان لحالة العجز او الفائض في ميزان المدفوعات دورا هاما في حدوث تقلبات في اسعار الصرف الاجنبي لعملة اي بلد يعاني من احدي هاتين الحالتين.فمثلا ان العجز في ميزان المدفوعات بشكل تراكمي او عالي يؤدي الي استنزاف الموارد النقدية الاجنبية .وهذا مايخلق صعوبات عند استيراد السلع والخدمات فتزداد الضغوط علي قيمة العملة المحلية لتنخفض قيمتها حسب علاقات العرض والطلب في اسواق النقد الاجنبي. والجدول التالي يوضح اداء ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة(2000-2008) .[1]

جدول رقم(4)

(ميزان المدفوعات خلال الفترة2000-2008) القيمة بملايين الدولارات

العام	ميزان المدفوعات
2000	165.40
2001	-70.26
2002	300.03
2003	422.56
2004	730.18
2005	530.53
2006	-208.60
2007	-282.0
2008	21.1

المصدر بنك السودان المركزي(تقارير مختلفة)

(1) هويشار معروف- مرجع سبق ذكره ص341

ظهـــر العجـــز فـــي ميـــزان المـــدفوعات فـــي عـــام2001حيـــث بلـــغ 70.26 اختفـــي العجـــز فـــي عـــام2002ليظهـــر فائضـــا فـــي هـــذا العـــام مقـــداره300.03مليـــون دولار ثـــم ارتفـــع الـــي422.56 فـــي عـــام 2003ثـــم الـــي 730.18فـــي عـــام2004ثـــم انخفـــض الـــي 530.5 فـــي عـــام2005،ثـــم ظهـــر العجـــز مـــرة اخـــري فـــي عـــام2006بمقـــدار 208.6وارتفـــع العجـــز الـــي 282.0فـــي عـــام2007 فـــي عـــام2008تحـــول العجـــز فـــي ميـــزان المـــدفوعات الـــي فـــائض قـــدره21.1مليـــون دولار.

وكمـــا اوضـــحنا ســـابقا ان الفتـــرة (2000-2008) شـــهدت اســـتقرارا فـــي معـــدلات التضخم كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم(5)

(معدلات التضخم خلال الفترة2000-2008)

العام	معدل التضخم
2000	8.0
2001	4.9
2002	8.5
2003	7.4
2004	8.7
2005	8.3
2006	7.3
2007	8.1
2008	14.3

بنك السودان المركزي (2000-2008)

نلاحـــظ مـــن الجـــدول(5) ان معـــدلات التضـــخم خـــلال الفتـــرة(2000-2008) كانـــت شـــبه مســـتقرة خـــلال هـــذه الفتـــرة باســـتثناء عـــام2001 حيـــث انخفـــض معـــدل التضخم الي4.90 ثم ارتفعت الي14.3 في العام2008.[1].

(1) سامي خليل، 1983مبادي الاقتصاد الكلي، مكتبة النهضة العربية، ص692

ولتوضيح العلاقة بين التضخم وسعر الصرف نشير الي ان التضخم المحلي يرفع اسعار صادراتنا الي الخارج وذلك اذا ماقورنت باسعار السلع المنافسة لصادراتنا في الاسواق العالمية.ويترتب علي ذلك ان ينخفض الطلب علي صادراتنا فتقل الصادرات فيترتب علي التضخم زيادة في الواردات ونقص في الصادرات مما يؤدي الي تحقيق عجز في الميزان التجاري .ومن ثم عجز في ميزان المدفوعات الذي يودي الي تخفيض قيمة العملة الوطنية،ولذلك يصبح من الضرورة السيطرة علي معدلات التضخم حتي لاتؤثر علي استقرار سعر الصرف.

ثانيا: تطور الاستثمار الاجنبي في السودان :

بدا تدفق الاستثمارات الاجنبية في السودان بصورة ملحوظة بعد تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي في عام1992 والشروع في برنامج الخصحصة وتبع ذلك انشاء سوق الخرطوم للاوراق المالية عام1994 وبجانب ذلك فقد ادي تحسين الاداء االاقتصادي الي خلق بيئة اقتصادية مواتية لتدفق الاستثمارات الاجنبية ،فقد حققت الاستثمارات الاجنبية تدفقات كبيرة علي مستوي جميع القطاعات، كما هو موضح بالجدول رقم (6)

جدول رقم(6)

يوضح تدفقات الاستثمارات الاجنبية في السودان (2000 -2008) القيمة بملايين الدولارات

العام	التدفقات الاستثمارية
2000	392
2001	574
2002	713
2003	1350
2004	1510
2005	2300
2006	3540
2007	2440
2008	2600

المصدر:تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات(2000-2008)

- ملحوظة تم تحويل القيمة من بليون الي مليون دولار بواسطة الباحث

يتضح من الجدول ان هذه الفترة شهدت تزايدا في حجم الاستثمارات الاجنبية حيث بلغ متوسط الاستثمارات الاجنبية1800 مليون دولار في العام وذلك لما شهدته هذه الفترة من استقرار نسبي في سعرالصرف كما هو موضح بالجدول رقم(2) وذلك للاستقرار السياسي الذي شهدته البلاد بعد اتفاقية السلام الشامل عام2005، اضافة لتحسن اداء الاقتصاد الكلي بعد بداية تصدير البترول عام1999.ويلاحظ ان اغلب الاستثمارات خلال تلك الفترة اتجهت لقطاع البترول كما هو موضح بالجدول رقم(7)

جدول رقم(7)

يوضح القطاعات الرئيسية المستقبلة للاستثمارات الاجنبية(2000-2008).القيمة بملايين الدولارات

العام	قطاع البترول	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	قطاع الخدمات
2000	329.8	0.2	15	47
2001	546	2	14	12
2002	610	1	65	37
2003	238	88	613	366
2004	996	4	384	126
2005	NA	17	559	2127
2006	3281	27	213	19
2007	1028	10	74	1328
2008	2156	254	178	12

تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

الجهاز القومي للاستثمار

وفقا لتقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات نجد ان السودان علي الرغم من صغر حجم التدفقات الاستثمارية الوافدة اليه بالمقارنة مع التدفقات الوافدة الي السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية ظل يشكل رقم هام في دول المنطقة فقد احتل السودان الترتيب

الثالث عربيا في العام2001بحجم تدفقات استثمارية بلغت0.574بليون دولاروالترتيب الثاني في عام2003بحجم تدفقات استثمارية بلغت1.35بليون دولار والرابع في عام2006بحجم بلغ 3.54بليون دولار .من مجموع 18دولة عربية.

ملحوظة:

الاستثمارات في قطاع البترول تم حسابها بواسطة الباحث من الجدول رقم 6 والجدول رقم(7)

المبحث الرابع

تطورسعر الصرف والاستثمار الاجنبي خلال الفترة من(2009-2012)

اولا:التغيرات السياسية والاقتصادية واثرها علي سعر الصرف خلال الفترة (2009-2012)

شهدت هذه الفترة كثيرمن التغيرات السياسية والاقتصادية داخليا وخارجيا اثرت علي النمو الاقتصادي في السودان منها:-

- **الاعتماد علي عائدات البترول :**

انه من المفارقات ان نري ان قطاع البترول الذي قاد تلك الطفرة الانمائية يشكل الان اهم العناصر المهددة لاستدامة النمو الاقتصادي واستقراره في البلاد وذلك بسبب الاعتماد المفرط علي موارده في تمويل التوسع الهائل في اجهزة الدولة واهمال القطاعات الانتاجية وتحقيق التوازن في النمو الجغرافي بين اطراف البلاد .ومعلوم ان موارد البترول بطبيعتها غير مستقرة وغير مستدامة الي جانب تاثير التحولات وتذبذب الاسعار في الاسواق العالمية علي موارد البترول وانديا تلك الاثار السالبة علي مفاصل الاقتصاد الكلي فتؤدي الي الاختلال في الحسابين الداخلي والخارجي وفي حركة معدلات النمو غير المتوازن قطاعيا وجغرافيا.[1]

([1])الموقع الالكتروني لمكتوب اعمال www.business.maktoob.com

- **الازمة المالية العالمية:**

شهد العالم في العام2008ازمة مالية حادة ،شملت حتي الدول الغنية واثرت هذه الازمة علي السودان بالرغم من ان السودان يعمل في القطاع الحقيقي(الزراعي الخدمي الصناعي) وليست لديه قروض عقارية ولاقروض سيارات ولايعمل بالدولار الامريكي وانما يعمل بسلة عملات ولايتعامل بسعر الفائدة وكان الاثر كبيرا نسبة للاتي:- [1]

1) تاثر السودان بسبب النفط حيث كان السودان ينتج 500الف برميل وعندما انخفض سعر النفط ادي الي انخفاض الايرادات من النفط الذي كان يمثل50% من الايرادات مما ادي الي اختلال في الموازنة العامة حيث كانت الصادرات البترولية في عام2007حوالي 8.417مليار دولار والصادرات غير البترولية 0.461 مليار دولار حيث شهد ميزان المدفوعات في عام2009عجز بقيمة 1.217مليار دولار.
2) تاثر السودان بسبب تاثر الشركاء الدوليين مثل(البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)
3) كذلك الحروب الداخلية وزيادة عدد الاجانب في السودان حيث وصل عدد الاجانب الي4 مليون اجنبي

- انفصال الجنوب:

لقد تاثر الاداء الاقتصادي خاصة خلال عامي2010-2011تاثيرا كبيرا بسبب حالة الترقب وعدم اليقينية حول احتمالات استدامة موارد البترول التي صارت القوة المحركة الرئيسية للاقتصاد السوداني ،وقد عمق حالة عدم اليقينية والترقب المصير المجهول لما سوف تسفر عنه نتائج الاستفتاء المقرر اجراءه عام2011 واستفحلت المخاوف عن مصير الاقتصاد السوداني بعد ظهور نتائج الاستفتاء والتردد في حسم القضايا العالقة بعد الانفصال .واصبح الاقتصاد مهددا بمواجهة صدمة مالية خطيرةيصعب مواجهتها في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الحرجة التي تواجه البلاد والمصاحبة للاختلال الهيكلي وبروز ضغط علي الحسابين الخارجي والداخلي .التي افرزها التوسع المفرط في الهياكل النقدية والدستورية في الدولة ،مما ادي الي بروز عجز مالي خطير وظهور سمات الاختلال الهيكلي في الاقتصاد ثم

([1])عبد العظيم سليمان المهل-محاضرة بعنوان الازمة المالية العالمية-جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا-2012

ظهـرت مـالات انفصـال الجنـوب التـي احـدثت صـدمة ماليـة خطيـرة فـي الاقتصـاد الـوطني وعلـي جبهتـي الحسـاب الخـارجي والـداخلي ،ومماـادي الـي تفـاقم اثـار الاخـتلال الهيكلـي فـي الاقتصـاد ظهـور الصـدمة الماليـة الخطيـرة التـي افرزتهـا اثـار انفصـال الجنـوب وخـروج جـزء كبيـر مـن مـوارد البتـرول مـن مفاصـل اقتصـاد السـودان فـي ظـل قصـور القطـاع الحقيقـي عـن توليـد مـوارد ماليـة حقيقيـة لمواجهـة مشـكلة الصـدمة ،الـي جانـب صـعوبة الحصـول علـي دعـم خـارجي لتخفيـف الضـغوط علـي الحسـابات الخارجيـة فـي ظـل الظـروف السياسـية وحالـة الحصـار الاقتصـادي والسياسـي التـي تواجههـا الـبلاد ،وبسـبب تفـاقم ازمـة الـديون الخارجيـة التـي حالـت دون الحصـول علـي القـروض الميسـرة، والاسـتفادة مـن مخرجات المبادرات الخاصة بمعالجة تلك الديون والمساعدات الانسانية [1].

سياسات النقد الاجنبي لمواجهة تلك الصدمة

هـدفت سياسـات النقـد الاجنبـي الـي بنـاء احتياطـات مـن النقـد الاجنبـي وترشـيد اسـتخداماته مـع الاسـتمرار فـي حريـة التعامـل وازالـة كافـة القيـود علـي الحسـابات بالنقـد الاجنبـي ،وذلـك للوصـول تـدريجيا لسـعر صـرف مسـتقر تحـدده عوامـل العـرض والطلـب فـي سـوق موحـدة وذلـك مـن خـلال انتهـاج وتنفيـذ حزمـة مـن الاجـراءت لمعالجـة المشـكلة التـي تواجـه الـبلاد بعـد انفصـال جنـوب السـودان ومـا صـاحب ذلـك مـن تحـديات تمثلـت فـي التوسـع النقـدي وفقـدان جـزء كبيـر مـن مـوارد الـنفط ،ودعـم السـلع الاساسـية ،والتوقعـات السـالبة للمتعـاملين المرتبطـة بعـدم اليقينيـة والحظـر الاقتصـادي الامريكـي علـي السـودان. وقـد ادت تلـك العوامـل مجتمعـة الـي انخفـاض قيمـة الجنيـه السـوداني وتزايـد الفجـوة بـين اسـعار الصـرف فـي السـوق المـنظم واسـعار الصـرف فـي السـوق غيـر المـنظم.ولتحقيـق اهـداف سياسـات النقـد الاجنبـي قـام البنـك المركـزي بتنفيـذ حزمـة مـن الاجـراءت التـي اسـهمت نسـبيا فـي تخفيـف حـدة الاسـار السـالبة حيـث شـملت الاجـراءت الجوانب التالية:- [2]

---

[1]- المرجع السابق ص41

[2]- بنك السودان المركزي-التقرير السنوي الثاني والخمسون-2012

أ) ترشيد الطلب علي النقد الاجنبي:-

1) اوقف البنك المركزي ضخ النقد الاجنبي للصرافات كليا وخفض النسبة المخصصة للمصارف والصرافات بعد تصحيح اسعار الصرف ،الامر الذي شجع المصارف والصرافات علي جذب موارد من النقد الاجنبي بلغت بالمصارف1.684مليون دولار وبالصرافات121مليون دولار بنهاية عام2012.
2) عمل البنك المركزي علي التنسيق مع الجهات ذات الصلةعلي ترشيد استخدامات النقد الاجنبي من خلال ضبط الصرف في معظم البنود.
3) استمر البنك المركزي في ترشيد استخدامات النقد الاجنبي للاغراض غير المنظورةمثل (السفر والعلاج والدراسة بالخارج وغيرها).وقد ادي ذلك الي انخفاض المبالغ التي تقوم ببيعها المصارف والصرافات للاغراض غير المنظورة من472مليون دولار في عام2001الي222مليون دولار في عام2012بنسبة48%.
4) قام البنك المركزي بانشاء نظام الربط الشبكي لتداول استمارات الصادر والوارد بين الجهات المعنية(البنك المركزي،المصارف التجارية،ادارة الجمارك،وزارة التجارة)وذلك درء للممارسات غير السليمة في مجال التجارة الخارجية والتي تسبب ضغطا علي موارد النقد الاجنبي.
5) نظم البنك المركزي التحويلات الخاصة بشركات الاتصالات وشركات الطيران وتحويلات العمال الاجانب وذلك بمطالبة شركات الاتصال بتحديد نسبة من ارباحها لاعادة استثمارها بالداخل وجدولة تحويلات شركات الاتصالات وشركات الطيران.

ب) موارد النقد الاجنبي:

سعي بنك السودان المركزي في التحرك نحو الخارج لاستقطاب موارد نقد اجنبي مما كان له الاثر المباشر في زيادة موارد النقد الاجنبي وبالتالي المساهمة في تحقيق استقرار نسبي في سعر الصرف.كما قام البنك المركزي بتعديل فترة استرداد حصيلة الصادرات بالنسبة للاعتمادات المستندية اطلاع والدفع ضد المستندات(CAD)لتصبح شهرا واحد بدلا عن شهرين .كما تم تحديد فترة شهر واحد فقط للاحتفاظ بحصيلة الصادرات بحساب الصادر.

ج)استقرار سعر الصرف .

استمر البنك المركزي في اتباع سياسة سعر الصرف المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الاجنبية بهدف التوصل الي سعر صرف متوازن ومستقر حيث تم تصحيح اسعار الصرف في يونيو 2012ضمن حزمة من الاجراءت الاقتصادية التصحيحية التي اتبعتها الدولة لتخفيف الاثار السالبة لانفصال دولة جنوب السودان .تم تعديل الحافز من4.77%الي5%كما تم تخفيض سعر صرف البنك المركزي لمعاملات وزارة المالية والاقتصاد الوطني من2.670جنيه الي 4.398جنيه بنسبة 65%وبالمقابل انخفضت اسعار صرف الجنيه في السوق المنظم من2.881للدولارالي حدود5.600جنيه للدولار في المتوسط بنسبة94%مما ساهم في تقريب الفجوة بين اسعار الصرف في السوق المنظم واسعار الصرف في السوق غير المنظم.

ثانيا:تطور سعر الصرف خلال الفترة (2009-2012)

شهد سعر الصرف ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2009-2012) كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم(8)

سعر الصرف خلال الفترة(2009-2012) جنيه

العام	سعر الصرف
2009	2.3
2010	2.7
2011	2.69
2012	4.398

المصدر : تقارير بنك السودان المركزي(2009-2012)

شهد سعر الصرف ارتفاعا من2.37في المتوسط خلال الفترة (2000-2008) الي3.022في المتوسط خلال الفترة(2009-2012) مما اثر سلبا علي حركة الاموال والتجارة الخارجية وذلك بسبب الازمة المالية العالمية

وانفصال الجنوب الذي ادي بدوره الي خروج10مليار دولار من الميزانية العامة.

كما شهدت هذه الفترة انخفاضا ملحوظا في مساهمة صادرات البترول في الحجم الكلي للصادرات كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم(9)

قيم الصادرات البترولية وغير البترولية خلال الفترة (2009-2012) القيمة بملايين الدولارات

العام	قيم الصادرات البترولية	الصادرات غير البترولية	اجمالي الصادرات	نسبة مساهمة البترول
2009	7833.7	423.4	8257.1	%94
2010	9693.8	1710.4	11404.2	%84
2011	7304.7	2384.1	9688.8	%75
2012	245.6	3122	3367.6	%7
المجموع	25077.8	7639.9	32717.7	%76

المصدر تقارير بنك السودان(2009-2012)

يتضح من الجدول ان قيم الصادرات البترولية انخفض في هذه الفترة (2009-2012)حيث وصل الي254.6 مليون دولارفي عام 2012 وانخفضت نسبة مساهمة البترول الي 7%وقد ادي هذا الانخفاض في الايرادات الي زيادة الطلب علي العملات الصعبة مما ادي الي ارتفاع سعر الصرف خلال الفترة(2009-2012) حيث وصل الي4.398 جنيه مقابل الدولار في عام2012.

وقد ادي انخفاض حجم الصادرات البترولية الي زيادة العجز في ميزان المدفوعات كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم(10)

ميزان المدفوعات خلال الفترة(2009-2012) القيمة بملاين الدولارات

العام	الفائض اوالعجز في الميزان
2009	-502.0
2010	-54.2
2011	-644.5
2012	-0.4

المصدر :تقارير بنك السودان

يلاحظ من الجدول تحول الموقف الكلي للميزان من فائض قدره21.1في عام2008الي عجز قدره502مليون دولار في عام2009ثم انخفض العجز من502الي54.2في العام2010ثم ارتفع العجز مرة اخري الي644.5عام2011ثم انخفض العجزالي0.4في العام2012.

ايضا ادي انخفاض مساهمة البترول في الايرادات العامة للدولة الي زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة واضطرار الحكومة لزيادة الاستلاف من بنك السودان مما ادي الي زيادة عرض النقود وزيادة معدلات التضخم كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم(11)

معدلات التضخم خلال الفترة(2009-2012)

العام	معدل التضخم
2009	11.2
2010	13.0
2011	18
2012	35

المصدر:بنك السودان

نلاحظ من الجدول(11) ان معدلات التضخم ظلت تتصاعد خلال هذه الفترة من سنة الي اخري وبمعدلات كبيرة حيث وصل معدل التضخم في العام2012الي35%

ثالثا :تطور الاستثمارات الاجنبية في السودان خلال الفترة(2009-2012)

شـــهدت هـــذه الفتـــرة انخفاضـــا ملحوظـــا فـــي تـــدفقات الاســـتثمارات الاجنبيـــة للـــبلاد كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم(12)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان خلال الفترة من(2009-2012) بلايين الدولارات

العام	تدفقات الاستثمار الاجنبي
2009	2.9
2010	0.36
2011	0.269
2012	0.249

المصدر:تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات(2000-2008)

يتضـــح مـــن الجـــدول ان هـــذه الفتـــرة(2009-2012) قـــد شـــهدت انخفاضـــا فـــي تـــدفق الاســـتثمارات الاجنبيـــة حيـــث بلـــغ فـــي المتوســـط 1.012بليـــون دولار مقارنـــة مـــع الفتـــرة الســـابقة(2000-2008) حيـــث بلـــغ تـــدفق الاســـتثمارات الاجنبيـــة فـــي المتوســـط 1.8 بليـــون دولار خـــلال تلـــك الفتـــرة. ويعـــزي ذلـــك لتـــدهور الاداء الاقتصـــادي والـــذي شـــمل انخفـــاض ســـعر الصـــرف ،زيـــادة عجـــز ميـــزان المدفوعات ،زيادة معدلات التضخم كما اوضحنا سابقا.

المبحث الخامس

اثر الاستثمار الاجنبي المباشر علي الاقتصاد السوداني

ان للاســـتثمار الاجنبـــي المباشـــر تـــأثيرات عديـــدة علـــي قطاعـــات الاقتصـــاد السوداني المختلفة وسنتناول هنا تأثيره علي القطاعات الاتية:

اولا:- الاثر في النمو وهيكل الاقتصاد:[1]

ظل السودان ومنذ العام2000 وحتي عام 2010يسجل معدلات نمو اقتصادية مرتفعة بلغت في المتوسط 7.8%،وبالنظر الي مصادر هذا النمو نجد ان البلاد في خلال الفترة (2000-2010) قد استقطبت العديد من الموارد المالية سواء كانت في شكل استثمار اجنبي مباشر او غير مباشر،بالاضافة الي القروض التي وجهت لتمويل قطاعات الري والكهرباء. بلغت الاستثمارات الاجنبية خلال الفترة المذكورة حوالي28.42بليون دولار وزادت عن الناتج القومي لعام2006،حيث بلغ الناتج القومي لذلك العام حوالي24بليون دولار ،ومن القطاعات الاقتصادية التي استاثرت بالنصيب الاكبر من هذه الاستثمارات هو قطاع النفط الذي بلغت جملة الاستثمارات فيه21بليون دولار وقطاعي الاتصالات والبنوك كما هو موضح بالجدول رقم(13) والشكل رقم(1).

جدول رقم(13)

يوضح القطاعات الرئيسية للاستثمارات الاجنبية(2000-2010) بلايين الدولارات

القطاع	حجم الاستثمارات	عدد الاستثمارات
البترول	20.967	19
الاتصالات	2.345	4
البنوك	1.148	9
الجملة	24.678	32

المصدر:الجهاز القومي للاستثمار

(1) جهاز الاستثمار-تقرير عن حصر وتحليل الاستثمار الاجنبي في السودان-مارس2011

شكل رقم(1)

يوضح القطاعات الرئيسية للاستثمارات الاجنبية(2000-2010)

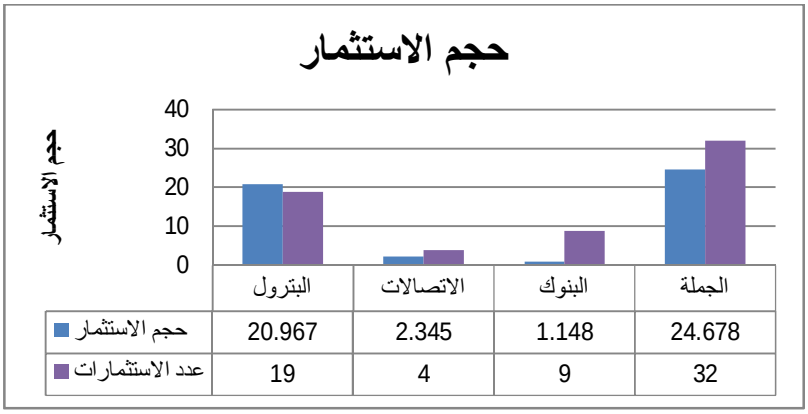

ثانيا:الاثر في الناتج المحلي الاجمالي:-

بلغ متوسط مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة(2000-2010) حوالي 17.5%بينما بدات وتيرة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي في الارتفاع الي ان45%في العام2009وقد ادت هذه المساهمة الكبيرة في الناتج المحلي الي تحقيق معدلات نمو كبيرة في الاقتصاد القومي التي شهدت بها المؤسسات الاقليمية والدولية .الجدول والشكل ادناه يوضحان مساهمة القطاعات في الناتج المحلي ونسبة نموها.

جدول رقم(14)

نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي(2002-2009)

العام	نسبة مساهمة البترول	نسبة النمو	نسبة مساهمة الزراعة	نسبة النمو	نسبة مساهمة الصناعة	نسبة النمو	نسبة مساهمة الخدمات	نسبة النمو
2002	%9.10	%12.00	%46	%7.30	%14	%11.10	%30.90	%4.00
2003	%9.60	%11.40	%45.60	%5.20	%14.60	%10.60	%30.20	%4.00
2004	%15	%12.70	%44.50	%5.20	%15.40	%31	%30.10	%3.80
2005	%15	%46.00	%38.60	%3.50	%12.80	%7.80	%33.60	%104
2006	%15.10	%16.00	%36.80	%8.40	%12.40	%12.50	%35.70	%10.30
2007	%20.10	%36.00	%36.20	%6.00	%12.90	%22.80	%30.80	%5.70
2008	%18.20	%10.20	%35.90	%7.70	%13.20	%9.20	%23.70	%6
2009	%7.30	%4.70	%31.10	%6.70	%16.60	%8.30	%45	%5.30

المصدر تقارير بنك السودان(2002-2009)

- العرض الاقتصادي(2006)

شكل رقم(2)

نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي(2000-2010)

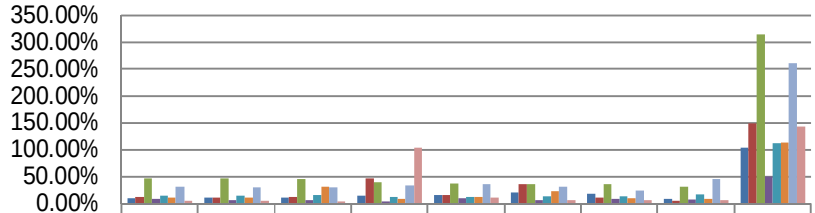

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	الجملة
نسبة مساهمة البترول	9.10%	9.60%	10%	15%	15.10%	20.10%	18.20%	7.30%	104.40
نسبة النمو	12.00%	11.40%	12.70%	46.00%	16.00%	36.00%	10.20%	4.70%	149.00
نسبة مساهمةا الزراعة	46%	45.60%	44.50%	38.60%	36.80%	36.20%	35.90%	31.10%	314.70
نسبة النمو2	7.30%	5.20%	5.20%	3.50%	8.40%	6.00%	7.70%	6.70%	50.00%
نسبة مساهمة الصناعة	14%	14.60%	15.40%	12.80%	12.40%	12.90%	13.20%	16.60%	111.90
نسبة النمو3	11.10%	10.60%	31%	7.80%	12.50%	22.80%	9.20%	8.30%	113.30
نسبة مساهمة الخدمات	30.90%	30.20%	30.10%	33.60%	35.70%	30.80%	23.70%	45%	260%
نسبة النمو4	4.00%	4.00%	3.80%	104%	10.30%	5.70%	6%	5.30%	143.10

المصدر :تقارير بنك السودان(2002-2009)

-العرض الاقتصادي(2006)

ثالثا: الاثر في توفير فرص العمل:-

يساهم الاستثمار الاجنبي بقدر كبير في خلق فرص العمل وتوظيف العمالة ومحاربة البطالة .ومن واقع الاحصائيات المتاحة عن الاستثمارات الاجنبية في ولاية الخرطوم نلاحظ ان هنالك العديد من فرص العمل التي توفرت حديثا في مختلف القطاعات الاقتصادية في ولاية الخرطوم.والشكل رقم(3) يبين حجم العمالة المستوعبة في الفترة (2000-2010)في ولاية الخرطوم باعتبارها اكبر سوق للعمالة.

شكل رقم(3)

اجمالي حجم العمالة الوطنية والاجنبية في القطاعات (صناعي خدمي، زراعي) بولاية الخرطوم.

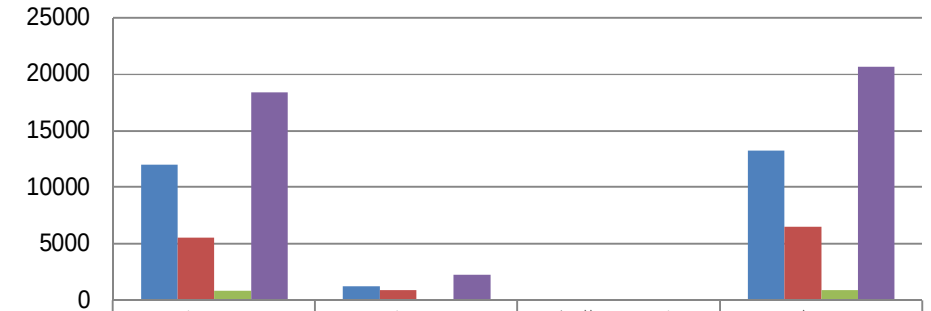

	سودانية	اجنبية	نسبة الاجنبي للوطني	الاجمالي
الصناعي	12034	1228	11%	13262
الخدمي	5552	925	17%	6477
الزراعي	873	65	8%	902
الاجمالي	18423	2218	12%	20641

المصدر:وزارة الاستثمار2010

يظهر من الشكل ان حجم الوظائف الرسمية التي وفرها الاستثمار في ولاية الخرطوم فقط بلغ حوالي20641وظيفة خلال الفترة(2000-2010)اي بمتوسط 2064وظيفة سنويا ،وجلها من العمالة الوطنية مع نسبة معقولة للعمالة الاجنبية بلغت18% وهي اقل من النسبة القانونية المسموح بها وفقا لقانون العمل وهي20%

اما اذا نظرنا الي بعض القطاعات كالاتصالات والبنوك والصرافات والنقل البري التي تركزت فيها الانشطة الاستثمارية كما مبين في الشكل رقم(4) نجد ان جملة الوظائف المباشرةالتي وفرت بفضل الاستثمار في هذه القطاعات بلغت حوالي7104وظيفة

شكل رقم(4)

فرص العمل التي وفرها الاستثمار في قطاع الاتصالات والنقل البري والبنوك

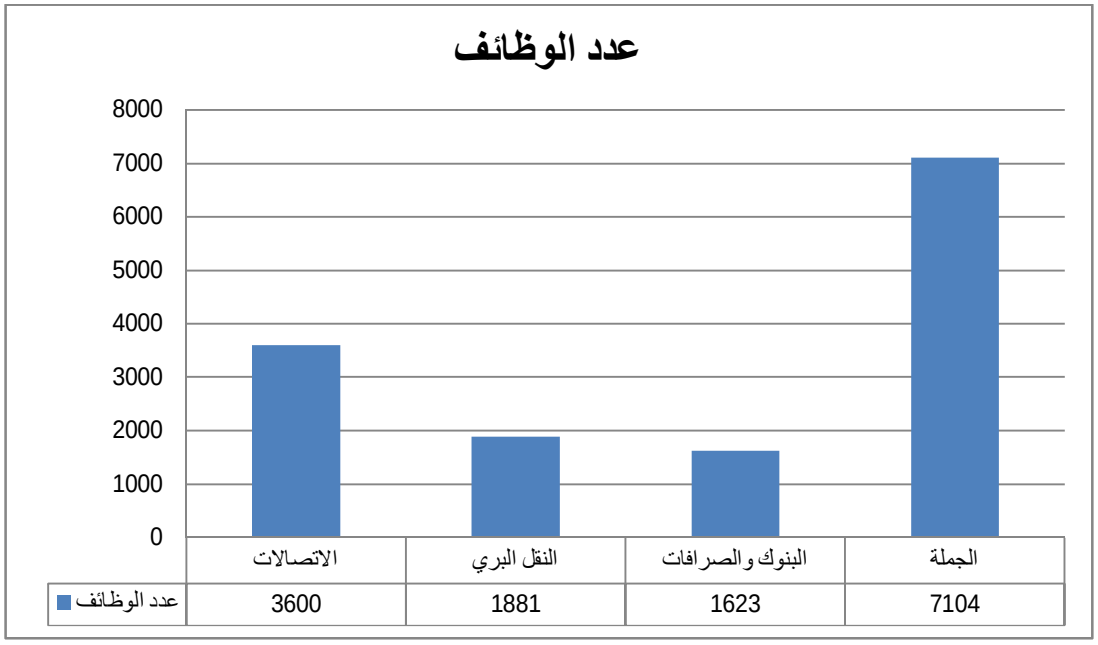

المصدر:وزارة الاستثمار2010

هـذا فضـلا عـن فـرص العمـل التـي تتـوفر فـي الاسـتثمارات التـي تصـاحب قيـام مثـل هـذه المشـروعات .علـي سـبيل المثـال –فـي مجـال الاتصـالات قـد قامـت العديـد مـن المحـال التجاريـة العاملـة فـي تجـارة الاجهـزة وصـيانتها هـذا فضـلا عـن الوحـدات التجاريـة الصـغيرة العاملـة فـي مجـال بيـع كـروت الشـحن فـي مختلـف الولايـات والمحصـلة النهائيـة لهـذا الاسـتثمار خلـق فـرص وظـائف غيـر مباشـرة تمثـل علـي اقـل تقـدير (10)اضـعاف الوظـائف المباشـرة التـي وفرهـا الاسـتثمار فـي مجـال الاتصـالات ،كمـا ان الاسـتثمار فـي قطـاع النقـل البـري قـد ادي الـي نمـو الاسـتثمارات فـي الـورش والمطـاعم والكافتريـات وغيرهـا مـن الخـدمات المصـاحبة التـي فاقـت فـي محصـلتها اضـعاف الوظـائف التـي تـوفرت بفضـل الاستثمار.

رابعا:الاثر في قطاع التجارة الخارجية:-

I. مساهمة البترول في التجارة الخارجية:

لعل من اهم المكاسب التي تحققت للسودان من الاستثمارات الاجنبية المباشرة هي الاثار التي ترتبت علي قطاع التجارة الخارجية نتيجة للاستثمار في قطاع النفط ،حيث ادي الاستثمار في هذا القطاع الي تحقيق الاكتفاء الذاتي من معظم المنتجات النفطية وتصدير الفائض منها الي جانب تصدير الخام ،كما ساعد في خفض عجز الميزان التجاري والموازنة العامة للدولة وفي بناء احتياطات من العملات الحرة ساعدت في استقرار سعر الصرف .بمقارنة الواردات السودانية للفترةماقبل انتاج النفط مع الفترة التي تلت انتاجه نجد ان استيراد النفط ظل يسجل نموا ملحوظا حيث كان يشكل نسبة6.3%من حجم الواردات في عام1976و21.8في عام1980ومن العام1999بدا تصدير البترول واخذت نسبة وارداته في التراجع .بلغت نسبة الواردات البترولية في العام1999نسبة13%من اجمالي الواردات ثم انخفضت الي5.1%في العام2003 وارتفعت نسبة مساهمة البترول في الصادرات الي82%من اجمالي قيمة الصادرات في العام2004ثم الي95%في العام2007ثم انخفضت الي91%من قيمة الصادرات في ا لعام2009والي 85.6% في التسعة اشهر من العام2010. والجول رقم(16) يبين مساهمة صادرات البترول السودانية لبعض الاعوام.

جدول رقم (15)

مساهمة البترول في التجارة الخارجية (القيمة بملاين الدولارات)

السنة	قيم صادرات البترول	اجمالي قيمة الصادرات	النسبة من اجمالي الصادرات	قيمة الواردات	نسبة مساهمة البترول في الواردات
2000	1376.8	1832.7	%75	1552.7	%88
2001	1376.6	1698.7	%81	1585.5	%86
2002	1510.9	1949.1	%77	2446.4	%61
2003	2047.7	2542.2	%80	2881.9	%71
2004	3100.5	3777.8	%82	4075.2	%76
2005	4187.4	4824.3	%86	6756.8	%61
2006	5087.2	5656.6	%89	7104.7	%71
2007	8418.5	8879.1	%94	7722.4	%109
2008	11094	11670.4	%95	8229.4	%134
2009	7833.7	8536.2	%91	8528	%91
2010	7164.9	8364.4	%85	7312.7	%98

المصدر:تقارير بنك السودان(2000-2010).الموجز الاحصائي للتجارة الخارجية(سبتمبر2010).

يلاحظ من الجدول ان متوسط نسبة مساهمة البترول من اجمالي قيمة الصادرات خلال الفترة(2000-2010) قد بلغت 93.5%ونسبة مساهمت الصادرات البترولية في قيمة الواردات قد بلغت 94.6%وقد كان لهذه المساهمة اثر فعال في تخفيض الطلب علي العملات الصعبة واستقرار سعر الصرف خلال الفترة (2000-2010).

II. الصادرات غير البترولية:

الجدول ادناه يوضح ان قيم الصادرات غير البترولية خلال الفترة(2000-2010)قد شهدت تذبذبا ملحوظا خلال الاربعة اعوام الاولي(2000-2003) وفي احسن احوالها لم تتجاوزال500مليون دولار ثم اخذت في الارتفاع في الاعوام التالية وبلغت قمتها في التسعة اشهر من العام2010حيث بلغت1.2بليون دولار .ظلت الصادرات غير البترولية كما هي عليه طيلة هذه الفترة مع بعض التغيرات الطفيفة في ترتيبها ومن حيث الكميات والحصيلة من عام لاخر.

جول رقم(16)
قيم الصادرات غير البترولية خلال الفترة(2000-2010)

العام	قيم الصادرات غير البترولية	قيم الصادرات البترولية	نسبة الصادرات غير البترولية الي الصادرات البترولية
2000	455.9	1376.8	%33
2001	322.1	1376.6	%23
2002	438.2	1510.9	%29
2003	494.5	2047.7	%24
2004	677.3	3100.5	%22
2005	636.9	4187.4	%15
2006	569.4	5087.2	%11
2007	460.6	8418.5	%5
2008	576.4	11094	%5
2009	702.5	7833.7	%9
2010	1199.5	7164.9	%16

المصدر:تقارير بنك السودان(200-2010) موجز احصاءات التجارة الخارجية سبتمبر2010

خامسا:الاثر في نقل وتوطين التقانة:

يمثل الاستثمار الاجنبي مصدرا هاما من مصادر الحصول علي التكنلوجيا الحديثة في عملية الانتاج وكسب المهارات التنظيمية والوقوف علي الاساليب الادارية الحديثة ،وتسهيل سبل الوصول الي اسواق التصدير العالمية وفي مايلي نورد نموزجا من الاثار التقنيةللاستثمار الاجنبي علي القطاعات الاقتصادية المختلفة.

1-:- القطاع الزراعي:

- ❖ البيوت المحمية:ميزة هذه التكنلوجياهي جعل الزراعة لمحاصيل الخضر الموسمية تنمو وتنتج في غيرمواسمها(وقت الندرة)ساهمت هذه المحميات في تحقيق انتاجية جيدة جدا.
- ❖ الزراعة بالري المحوري:حققت هذه التقنية نتائج اولية تشير الي مضاعفة الانتاج مرة ونصف عن النظم التقليدية.
- ❖ قطاع الدواجن:تم استخدام احدث انماط الحظائر المغلقة ذات سعة الانتاج الكبيرة.
- ❖ الخدمات الهندسية: تم تطوير اساليب الري ، النقل الجاف والمبرد،التخزين الحديث التعبئة والتغليف وغيرها.

2-:- القطاع الصناعي:

❖ **صناعت الزيوت:**

شهدت صناعة الزيوت طفرة تقنية كبيرة باستبدال المعاصر التقليدية بالمعاصر الميكانيكية ذات المكابس الحلزونية التي ادت الي رفع نسبة استخلاص الزيوت الي90%.

❖ **صناعة البلاستيك:**

ادت التكنلوجيا المستخدمة في صناعة البلاستيك الي تنويع المنتجات البلاستيكية،والتي تساهم باكثر من 60%من حياتنا اليومية.

❖ **صناعة الصابون:**

تطـــورت التقنيـــة المســـتخدمة فـــي صـــناعة الصـــابون بادخـــال الماكينـــات والغلايـــات الحديثة .

❖ **صناعة البتروكيماويات:**

مـــن اهـــم القطاعـــات الصـــناعية التـــي تـــاثرت بعمليـــة نقـــل التكنلوجيـــا وقـــد ظهـــرت هذه الصناعة بظهور استخراج البترول .

3-:- **قطاع الخدمات**

شـــهد قطـــاع الاتصـــالات والنقـــل بـــالبلاد طفـــرة كبيـــرة مـــن خـــلال الاســـتثمارات الاجنبيـــة وقـــد جلبـــت هـــذه الاســـتثمارات أحـــدث انـــواع التقنيـــات المســـتخدمة فـــي هـــذه المجـــالات ،تطـــور ايضـــا قطـــاع النقـــل بفضـــل الاســـتثمارات الاجنبيـــة ممـــا كـــان لـــه اثـــر كبيـــر فـــي زيـــادة الطـــن المنقـــول وتخفـــيض قيمتـــه ،هـــذا فضـــلا عـــن دخـــول انمـــاط جديدة من وسائل النقل.

الخاتمة

مناقشة الفرضيات:

الفرضـــية الاولـــي:الاســـتقرار فـــي ســـعر الصـــرف خـــلال الفتـــرة(2000-2008) صاحبته زيادة في حجم الاستثمارات الاجنبية

يلاحـــظ مـــن الجـــدول رقـــم2(ص 58)ان الاســـتقرار فـــي ســـعر الصـــرف صـــاحبته زيادة في حجم الاستثمارات الاجنبية كما هو موضح بالجدول رقم6(ص62)

الفرضـــية الثانيـــة:تـــدهور ســـعر الصـــرف خـــلال الفتـــرة(2009-2012) اثـــر ســـلبا علي حجم الاستثمارات الاجنبية.

يلاحـــظ مـــن الجـــدول رقـــم8(ص68) ان تـــدهور ســـعر الصـــرف خـــلال الفتـــر(2009-2012) ادي الـــي انخفـــاض فـــي حجـــم الاســـتثمارات الاجنبيـــة كمـــا هو موضح بالجدول رقم12(ص71)

الفرضـــية الثالثـــة: زيـــادة صـــادرات البتـــرول خـــلال الفتـــرة (2000-2008)كـــان لـــه اثر ايجابي علي سعرالصرف.

يلاحـــظ مـــن الجـــدول رقـــم3(ص59) ان تزايـــد الصـــادرات البتروليـــة اثـــر ايجابـــا علي استقرار سعر الصرف كما هو موضح بالجدول رقم2.(ص 58).

الفرضـــية الرابعـــة: انخفـــاض حجـــم الصـــادرات البتروليـــة نتيجـــة لانفصـــال الجنوب اثر سلبا علي سعر الصرف.

يلاحـــظ مـــن الجـــدول رقـــم9.(ص69) ان انخفـــاض الايـــرادات البتروليـــة بصـــورة ملحوظـــة خـــلال الفتـــرة(2009-2012) اثـــر ســـلبا علـــي ســـعر الصـــرف كمـــا هـــو موضح بالجدول رقم8(ص 68).

النتائج:-

توصلت الدراسة الي النتائج التالية:-

1- استقرار سعر الصرف خلال الفترة(2000-2008) صاحبته زيادة في تدفقات الاستثمارات الاجنبية حيث بلغ حجم الاستثمارات الاجنبية في المتوسط 1800مليون دولار خلال تلك الفترة

2- تدهور سعر الصرف خلال الفترة(2009-2012)صاحبه انخفاض في حجم الاستثمارات الاجنبية حيث بلغ في المتوسط1512مليون دولار خلال تلك الفترة

3- احدث دخول البترول الي مفاصل الاقتصاد السوداني تغيرات كبري في حركة مؤشرات الاقتصاد الكلي اذ استقر سعر الصرف وانخفض معدل التضخم خلال الفترة(2000-2008).

4- انخفاض الايرادات من النفط والذي كان يمثل 50% من الايرادات بسبب انفصال الجنوب الذي ادي الي خروج10مليار دولار من الميزانية اثر سلبا علي سعر الصرف، وانخفضت الاستثمارات الاجنبية خلال الفترة (2009-2012).

اهم التوصيات:

1- الاهتمام بقطاعات الانتاج الحقيقي(زراعي،صناعي،خدمي) والعمل علي تطويرها حتي تساهم بنسبة عالية في قيم الصادرات وعدم الاعتماد بنسبة كبيرة علي عائدات الصناعات الاستخراجية(بترول،ذهب، وغيرها).
2- الاستمرار في اتباع سياسة سعر الصرف المدار وانتهاج سياسة التصحيح المستمر في سعر الصرف بهدف الوصول الي سعر صرف متوازن.
3- التنسيق مع الجهات ذات الصلة علي ترشيد استخدامات النقد الاجنبي من خلال ضبط الصرف في معظم البنود.
4- العمل علي استقطاب المزيد من موارد النقد الاجنبي(قروض،ودائع).
5- تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار وذلك عن طريق الاتي:-

- العمل علي ازالة التعارض بين قانون تشجيع الاستثمار والقوانين ذات الصلة.
- تبسيط الاجراءت وتبني التعاملات الالكترونية.
- التنسيق مع الجهات ذات الصلة لتوفير البنيات التحتية.
- توفير الكوادر المقتدرة والمتخصصة وتهيئة بيئة العمل.

6- الترويج لزيادة تدفق روؤس الاموال الاجنبية وذلك عبر الاتي:-

- تنشيط وتفعيل الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف وتوثيق الصلة مع منظمات ضمان الاستثمار الاقليمية والعالمية.
- تحديث الموقع الالكتروني لجهاز الاستثمار وترجمة المحتوي الي اللغات الحية والتركيز علي المادة الشاملة ومرشد الاجراءت.
- تكثيف العمل الاعلامي داخليا وخارجيا لابراز امكانات السودان الاستثمارية وموارده الطبيعية.

7- العمل علي تحسين العلاقات الدبلوماسية مع دول الجوار وتسوية النزاعات الداخلية.
8- العمل علي جذب تحويلات المغتربيين وتشجيعهم وتحفيزهم حتي تتم عبر الجهاز المصرفي.
9- العمل علي التوزيع القطاعي للاستثمارات حتي لاتتركز في ولايات دون الاخري.

قائمة المراجع

القران الكريم

المراجع:-

1) احمد الصفتي،1984،الاقتصاد الدولي،مكتبة نهضة الشرق.

2) أميـــرة حســـب الله محمـــد،2005، محـــددات الاســـتثمار الاجنبـــي، دار عش الثقافة الاسكندرية، .

3) هويشـــار معـــروف ،2006،تحليـــل الاقتصـــاد الـــدولي،دار جريـــر للنشر،عمان،الاردن،الطبعة الاولي.

4) طـــارق فـــاروق الحصـــري،2010،الاقتصـــاد الدولي،المكتبـــة العصـــرية للنشر والتوزيع،جمهورية مصر العربية،الطبعة الاولي

5) محمـــد مطـــر،2004، ادارة الاســـتثمار،جامعة البتـــرا،دار وائـــل للنشر،الطبعة الثالثة..

6) محمد خالد الحريري،1999،العلاقات الاقتصادية الدولية، دمشق

7) محمـــد النـــاير محمـــد النور،الاقتصـــاد الســـوداني فـــي ظـــل المتغيـــرات المعاصرة ، بدون تاريخ نشر.

8) ســـامي خليـــل،1983،مبـــادي الاقتصـــاد الكلـــي، مكتبـــة النهضـــة العربية،الطبعة الثانية.

9) عبـــد الوهـــاب عثمـــان شـــيخ موســـي،منهجية الاصـــلاح الاقتصـــادي فـــي السودان، الجزء الثاني،مطبعة برينتك،السودان ، بدون تاريخ نشر.

10) صـــبحي تـــادرس قريصـــة،1983، مـــدحت العقـــاد-النقـــود والبنـــوك والعلاقات الاقتصادية، دار النهضة للطباعة، بيروت

11) رضـــا عبـــد الســـلام،2002، محـــددات الاســـتثمار الاجنبـــي المباشـــرفي عصر العولمة.

التقارير:

1.تقرير عن حصر وتحليل الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان- الجهاز القومي للاستثمار - مارس2011.

2. بنك السودان المركزي تقارير للاعوام(2000-2012).

3.وزارة المالية والاقتصاد الوطني العرض الاقتصادي للعام2006.

4.الموجز الاحصائي للتجارة الخارجية سبتمبر2010.

أوراق العمل :

1. محمد عبد القادر محمد خير- ورقة عمل بعنوا الاقتصاد السوداني:المسار التاريخي وفرص وتحديات المستقبل –جامعة افريقيا العالمية-2012.

2. محمد الهادي ابو بكر- ورقة عمل بعنوان- قانون تشجيع الاستثمار-وزارة الاستثمار- يونيو2005

الرسائل الجامعية.

1.حاتم سعيد احمد سعيد- نموذج قياسي لميزان المدفوعات في السودان-بحث ماجستير (غير منشور)- جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا-2006.

2.محمد مصطفي الامام- الاستثمارات واثرها علي سعر الصرف في السودان- بحث ماجستير (غير منشور) -جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا- 2008.

3- ابتهاج هاشم محمد الجزولي- اثر السياسات الاقتصادية علي جذب الاستثمار المباشر-السودان(1990-2010)- رسالة دكتوراه (غير منشورة)- جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا2011.

4- هند خالد حمد الملك- دور الاستثمار الاجنبي المباشر في احداث التنمية المستدامة في السودان(دراسة حالة بنك البركة السوداني)- بحث ماجستيرغير منشور- جامعة السودان-2008.

5- اســـراء تـــاج الســـر عبـــد الوهـــاب- نمذجـــة الاســـتثمار فـــي الســـودان – بحـــث ماجستير غير منشور- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا-2010.

الدوريات والمجلات العلمية:

1.مجلة المصرفي العدد الثاني والاربعون يونيو2008.

اخري:-

- محاضـــــرة بعنـــوان- ماهيـــة ســـعر الصـــرف-جامعـــة الســـودان للعلـــوم والتكنلوجيا-2012 د/عبد العظيم سليمان المهل.
- قانون تشجيع الاستثمار لسنة2013-الجهاز القومي للاستثمار.
- دراســـة حـــول معوقـــات الاســـتثمار فـــي الســـودان- وزارة الاســـتثمار- يناير2011.
- رياض عمر علي طه-الترويج للاستثمار- وزارة الاستثمار 2005
- الموقع الالكتروني لمكتوب اعمال. ww.business.maktoob.com